

المبحث الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية.

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية، حيث يتعرض إلى مفهوم الحزب السياسي في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي والفكر العربي، ثم يتطرق في المطلب الثاني إلى تصنيف الأحزاب السياسية، وفي المطلب الثالث يرصد وظائف وأدوار الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للأحزاب السياسية:

يستعرض هذا المطلب مفهوم الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي والفقه العربي .

تعريف الحزب السياسي:

المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية .

أ- المعنى اللغوي:

جاء في مختار "الصحاح": حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ومن هنا نرى أن كلمة (حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتقاد على شيء ما.

كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدام العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية.

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو: " إن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة"¹.

ب- المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات، وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه.

1- الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.

¹ -Marcel Prelot, *Science Politique*, (P.U.F. Paris, 1967), P10

فيعرف "Bengamin Constant" «الأحزاب السياسية» هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين¹

أما جون جيكال واندري اوريو Jean Giquel et André Hauriou " إن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"¹.

ويعرف "جورج بيردو G.Burdeau الحزب السياسي بقوله " هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"².

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي، وقد وضع الأستاذ "فرانسوا بوريللا "François Borella" ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل حزب سياسي وهي :

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم .
- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.³

على الرغم من أغلب دارسي الأحزاب السياسية، قدموا تعريفاتهم لـ" الحزب السياسي " فإن البعض لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر، ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي "موريس ديفرجيه" الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1957، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب .وكذلك الأستاذ الايطالي "جيوفاني سارتوري" في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان الأحزاب والنظم الحزبية، ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث، ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية " للدلالة على كل الأحزاب وأي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

2- الفكر الماركسي:

يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا طبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"

¹ - Ibid.P224.

² - Burdeau G, *Traite de Science Politique*, Cite par. Menouni (A): **Droit Constitutionnel**.P141.

³ - François Borella.*Les Politiques Dans La France d' aujourd'hui*, (Paris.1981), P16.

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه "طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا"¹.

فمفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي و الماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي فالحزب، في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو "طليعي" في الطبقة، وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

3 - الفكر العربي:

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف د. سليمان الطماوي، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين"².

أما الدكتور رمزي طه الشاعر، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها"³.

أما الدكتورة سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة"⁴.

أما إيهاب زكي سلام فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه "مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة"⁵.

بعد هذا العرض لأشهر التعريفات الاصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول أن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد، ذو تنظيم وطني، له مشروع سياسي: ويعبر عن قوى اجتماعية، يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة.

¹ - كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية، نقلا عن طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل

النظام النيابي (دراسات مقارنة)، (لبنان: ب. د. ن، 1986)، ص 40.

² - سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة)، (لبنان: دار الفكر العربي، ط5، 1996)، ص 7-62.

³ - رمزي الشاعر، الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، (القاهرة: دار النهضة، 1979)، ص 104.

⁴ - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1982)، ص 200.

⁵ - إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، (القاهرة: عالم الكتب، 1983)، ص 262.

بعد هذه التعاريف، نتساءل عن العناصر الرئيسية في الحزب، يرى (انطونيو غرامشي) انه من اجل وجود الحزب، فإنه ينبغي تضافر ثلاثة عناصر أساسية :

- 1-عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبيمانهم.
 - 2-عنصر التلاحم الرئيسي الذي يركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة.
 - 3-العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا، ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق "النسب المحددة"، فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية.¹
- بينما يذهب "جوزيف لا بالومبارا Joseph La Palombara" الذي صدر له كتاب تحت عنوان الأحزاب السياسية والتنمية السياسية عام 1966، إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي:
- 1-منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.
 - 2-منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.
 - 3-أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.
 - 4-أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة.²

أما الدكتور طارق الهاشمي فيرى أن هناك عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحزب وهي:

- 1-الجماهير: لا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية (مجموعة من الناس)، فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيرا كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا وميسورا.
- 2-وحدة المصلحة والمبادئ: تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحيانا على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية، فلمن يريد الانتماء إلى حزب سياسي أن يتفهم مبادئه أولا، وهذا الأمر ينطبق على النظام السياسي هو الآخر.
- 3-وحدة التنظيم: إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف، فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.
- 4-وحدة القيادة: لكل تنظيم وحدة قيادة التي لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب، فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.
- 5-الوصول إلى السلطة: كل حزب سياسي يطمح في السلطة، وعن طريق السلطة يكون في مقدور الحزب تطبيق البرنامج أو المنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي.

¹ - انطونيو غرامشي، قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة واهي شرفان وقيس الشامي،(بيروت: دار الطليعة،1970)،ص ص 49-50.

² - Joseph La Palombara, *Political Parties and Political Development*, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt, P203.

هذه الخصائص والمعايير هي التي تميز بالفعل الحزب السياسي، لكن يمكن جمع الخصائص والعناصر الأساسية التي تميز الحزب حتى يصبح التعريف وافي، ومن أهم هذه العناصر هي:

1-العنصر الأيديولوجي: كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لأيديولوجية فانه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه.

2-العنصر التنظيمي: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن.

3-غاية الحزب: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

4-ضمان التأييد الشعبي: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع اكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

بناء على هذه الخصائص والعناصر يمكن إعطاء تعريفا شاملا للحزب السياسي، "وهو عبارة عن تنظيم سياسي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة له برنامج سياسي يسعى من خلاله إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة وممارستها.

إن محاولة تطبيق عناصر مفهوم الحزب السياسي على بعض التنظيمات في دول العالم الثالث سوف يتم استبعاد العديد من الأحزاب، فهناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني أصبحت تنافس الأحزاب السياسية في القيام ببعض وظائفها، في حين تبقى الأحزاب هي وحدها المؤهلة للوصول إلى السلطة وتداولها دون غيرها من المنظمات غير الحكومية، كما تفتقد معظم الأحزاب في العالم الثالث إلى الاستقلالية عن الدولة والتي هي سمة أساسية للأحزاب في الديمقراطية الليبرالية في الغرب، وفي المقابل هناك أحزاب شرعية معترف بها لكنها لا تقوم بأي دور في الحياة السياسية، إما لضعفها أو للقيود القانونية والإدارية والسياسية التي تفرضها النظم الحاكمة على هذه الأحزاب مما تلغي استقلاليتها أو تقلصها إلى حد كبير مما يجعلها تحت سيطرة أجهزة الدولة ومؤسساتها ويحد من دورها في تفعيل عملية التطور الديمقراطي خاصة وان كثيرا من الأحزاب في العالم الثالث تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية والقواعد الجماهيرية.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية:

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب و تنظيمه و أهدافه أو يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة.

- أثناء الحديث عن موضوع "تصنيف الأحزاب السياسية" يأخذنا الحديث إلى أبرز الكتاب في هذا المجال ألا و هو "موريس دوفرليه" الذي ميز بين أحزاب النخبة و الأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا آخر عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة و الأحزاب المرنة¹.

- كما اقترح عالم السياسة "جون شارلو" تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار، ليس الإيديولوجية و التنظيم الظاهري للحزب، و لكن بالأخص أهداف الحزب و إستراتيجيته، و يميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع.

1- **أحزاب الأعيان:** تشبه أحزاب الأطر، تظم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية و اقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

2- **أحزاب المناضلين:** تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، و الذين يدفعون اشتراكا و يبذلون نشاطا لمصلحة الحزب، و هؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب و اتخاذ قراراته.

3- **أحزاب التجمع:** تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية و تهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي و مهني و عرقي مختلف².

- سننتقل الآن حول تصنيف الأحزاب السياسية العربية التي تعتمد على معايير إيديولوجية و شكل العضوية، و طبيعة القوى المؤيدة، و درجة المؤسسية و أساليب العمل و هي:

1- **أحزاب الأشخاص:** تدعو إلى التغيير المعتدل و تقبل المنافسة، يتم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية، كبار التجار، شعبيتها محدودة، قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، تعتمد على أسلوب الحوار و الخطابة.

2- **أحزاب الكوادر:** ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت إيديولوجيتها بالثورة، ورفضت المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين و الموظفين.

3- **أحزاب الحركة الوطنية:** ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها .

4- **أحزاب النظام الحاكم:** كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات و الستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام و عارضت المنافسة الحزبية.

¹ - ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق ص 35.

² - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1990 ص

5- الحركات الدينية: ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم انتشرت في السبعينيات، تدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع، و تتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.

المطلب الثالث: وظائف و أدوار الأحزاب السياسية:

1- توجد بعض التمايزات و الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب و التي تتمثل في تجميع المصالح و التعبير عنها و المشاركة في صنع القرارات و السياسات و مراقبة تنفيذها للحكم الراشد، و تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، و تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم أو بين المجتمع و الدولة، و تحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال إشباع مطالب الجماعات و التوفيق بينها و المساهمة في التنشئة السياسية، أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي:

2- **تحاول تحقيق التكامل القومي:** في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية و لغوية و دينية و طائفية و جهوية و اجتماعية و اقتصادية و ترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر و هو بناء الأمة من ناحية، و بناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة و ليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.

3- **وظيفة التعبئة السياسية:** إن هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر و خاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول و الحزب معاً، و لقد استخدمت الأحزاب أدواراً عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

التعبئة السياسية ← جوهرها تعظيم التأييد و المساندة الجماهيرية للزعيم تختلف عن المشاركة السياسية ← جوهرها مشاركة المواطنين عبر قنوات مختلفة في صنع السياسات و القرارات و مراقبة عملية تنفيذها.

4- **وظيفة الضبط والسيطرة:** ففي عديد من دول العالم الثالث و بخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن، تحول الحزب تدريجياً إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط و السيطرة على المجتمع.

5- وظيفة التي تعتبر أن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد و المنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

6- وظيفة المشاركة في صنع القرار و السياسات العامة و مراقبة تنفيذها، (إلا أنه اتفاق شبه تام على محدودية و هامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات و رسم السياسات العامة و البرامج.

7- **وظيفة اضعاء الشرعية:** إلا أن الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين و التأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثلها.¹

¹ - علي الدين هلال دسوقي، *اتجاهات حديثة في علم السياسة*، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات 1999). ص 184.

المبحث الثاني: المقاربات المنهجية في دراسة الأحزاب السياسية المطلب الأول: المقاربات المنهجية التقليدية

تتمحور اتجاهات دراسة الأحزاب السياسية حول عدة مسائل مرتبطة بمفهوم الحزب ودلالاته، والمفاهيم النظرية و الأساليب المنهجية المستخدمة في دراسة الأحزاب السياسية لذا ننطلق من التساؤل هل يمكن الحديث عن نظرية عامة للأحزاب السياسية ؟
ومن أهم المداخل النظرية الكبرى في الأحزاب السياسية:

*** مقارنة التحديث و التنمية السياسية * مقارنة التحليل الطبقي * مقارنة المجتمع المدني
أ-مقاربة التحديث و التنمية السياسية:**

ظهرت أدبيات التحديث في بداية الخمسينات و الستينات من القرن العشرين، تناولت هذه الدراسات ماهية أبعاد مفهوم التنمية السياسية وكيفية تحقيقها، ودور بعض الأجهزة والمؤسسات كالبيروقراطيات، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام مؤسسات التعليم والتنشئة¹.

من أهم الإسهامات، صامويل هنتنجتون S Huntington بشأن المؤسسة وعناصرها تعتبر هامة وأساسية لتحليل الأحزاب كمؤسسات سياسية، حيث طرح أربعة معايير للمؤسسة هي المرونة أو القدرة على التكيف، الاستقلالية، التعقيد التنظيمي الوظيفي، والتماسك الداخلي.

بالرغم من تنوع الدراسات في التنمية السياسية و التحديث السياسي وعلاقتها بالأحزاب السياسية إلا أنه لا توجد نظرية محددة فيها، وهذا ما أكدته لجنة العلوم السياسية المقارنة التابعة لمجلة ((بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية)) في سنة 1968، والتي استمر عملها إلى 1974 و تضمنت اللجنة البحثية كل من: جيمس كولمان، جوزيف لابلومبارا، لوسيان باي، سيدني فيربا، ميرون واينر وآخرين².

وجهت انتقادات عديدة للمدخل التحديثي، انحيازها القيمي والإيديولوجي للنموذج الغربي للتطور الإنساني و النظر إلى التنمية كمرادف للتغريب. ولمواجهة الانتقادات اتجه عدد من الباحثين إلى تطوير مدخل التحديث خلال السبعينات و ذلك من خلال تطوير مدخليين حديثين هما: السياسة العامة الذي تم تناوله من ناحية دور الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة للدول، ومراقبة تنفيذها و محددات هذا الدور، والاقتصاد السياسي يقدم إسهامات هامة لرصد و تحليل تأثير السياسات الاقتصادية على طبيعة و شكل النظام السياسي و الحزبي، وأن النظم الحزبية

¹ - المجالي راكان، "محددات التنمية السياسية معوقاتهما في الوطن العربي" جريدة الرياض العدد 13587. -متحصل عليه يوم: 2008-09-05 من موقع:

Http: www.pau.alriyadh.com.

² - المجالي راكان، مرجع سابق.

اللاتنافسية ارتبطت في الأغلب الأعم بالاقتصاد الموجه ، أما النظم الحزبية التنافسية فترتبط في الغالب بالاقتصاد القائم على المشروع الخاص¹.

وقدم صموئيل هنتجتون أفضل تحليل لعملية الانحلال السياسي باعتبارها تدخل ضمن معرقات التنمية ، فهو يهتم بفهم الظروف المؤثرة في التغيرات الاقتصادية الاجتماعية وان مؤشرات وجود النظام السياسي أو عدمه واضحة ، من خلال عدم الاستقرار ، العنف ، العصيان ، الاضطرابات ويطرح فرضية (الهوة السياسية) كتفسير لذلك ويجمع الجوانب التحديثية في فئتين ، التعبئة الاجتماعية والتنمية .. فالتعبئة هي تغير في اتجاهات وقيم الناس من التقليدية إلى المعاصرة بفضل الاتصالات الحديثة والتعليم ووسائل الإعلام والتمدن .. أما مفهوم التنمية ، فيشير للنمو في النشاط الاقتصادي والنتائج القومي ومستوى التصنيع والرفاهة فالإنسان التقليدي عندما يتعرض لخبرات جديدة في عملية التعبئة الاجتماعية تزداد طموحاته واحتياجاته بشكل يصعب على النظام السياسي تلبيتها ، فيؤدي إلى فجوة بين الطموحات والقدرة على إشباعها فيكون هذا مؤشرا على عدم الاستقرار ، وهذه الفجوة تظهر بمظاهر عديدة مثل التضخم والفساد والفجوة بين الريف والمدينة ويؤدي ذلك إلى صراع طبقي ، للاعتقاد بأن المجتمع قد أصبح تحت سيطرة الصفوة ، ويؤدي إلى الثورة².

ب مقارنة التحليل الطبقي:

يعتبر المدخل الأساسي للتعرف على الأصول الطبقيّة والاجتماعية للأحزاب، وبالتالي تحديد ماهية المصالح التي تمثلها، كما أنه من خلالها يمكن رصد وتحليل انعكاسات التكوين الطبقي و الاجتماعي للأحزاب على أطرها الفكرية و الإيديولوجية و برامجها السياسية، وهاكلها التنظيمية وأنماط العلاقات و التفاعلات فيما بينها. فضلا عن تحديد و تفسير حقيقة الوظائف و الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية لأن هذه المسألة وثيقة الارتباط بطبيعة أصولها الاجتماعية و الطبقيّة ، فلا زالت تبرز فيها التكوينات العرقية و الدينية و اللغوية و الجهوية³.

إن تنوع الأحزاب السياسية ينشأ من واقع أن الأفراد يدخلون الصراعات الاجتماعية من خلال البنى الفوقية والأشكال السياسية والقانونية والفكرية... الخ وتتحول الصراعات الأساسية الطبقيّة إلى مجموعة واسعة من الجدالات السياسية والمحددة في المجتمع ، بعبارة أخرى تطرح مواجهة الطبقات الأساسية في المجتمع معضلات اجتماعية متعددة وعلى أساس هذه المعضلات تتشكل ميول و سنن نضالية معينة وفي أحشاء هذه الميول تتكون أحزاب سياسية متنوعة جدا لتلعب في كل فترة دور منظم و طليعة النشاط السياسي للأفراد على أساس هذه السنن بمفردها أو بمجموعها ومن جهة

¹ - علي الدين (دسوقي)، محمود (إسماعيل محمد) *تجاهات حديثة في علم السياسة*، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999)، صص 174-178.

² - أكرم (سالم)، «في نظريات الحداثة و التطوير التنموي وحلقة التبعية»، متحصل عليه من موقع:

<http://www.Alhewar.org/debal/showart.asp?aid=1116233> 23/11/2007

³ - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

أخرى تمثل الأحزاب السياسية أدوات الميول الاجتماعية لتعبئة كل قواها الطبقية تحت راية أهدافها وآفاقها الخاصة لتحقيق سيادة كل هذه الأهداف والآفاق على صعيد المجتمع¹.

مقاربة المجتمع المدني:

تتجلى أهمية المجتمع المدني بصفة عامة في التعاطي معه بحسبانه أداة و تفسير لمجمل التحولات و الوقائع الاجتماعية , و هنا تكمن الإشكالية حيث أن المجتمع قد يرتبط بالدولة أو بالاقتصاد أو بالقيم , فالمطلوب كيفية فك هذه الارتباطات.²

المجتمع المدني ليس جديدا بل قديما ، أما الجديد هو اتساع نطاق التنظيمات التي يشملها في معناه الحديث التي كان الانتماء إليها طبقا لمعايير الانتماء القبلي و الديني ، أصبحت مؤسسات إنتاجية أو خدمية أو سياسية أو غيرسياسية كالأحزاب السياسية ، الاتحادات المهنية ، النقابات العمالية ، الجمعيات الخيرية ، الروابط و الجمعيات الثقافية ... والأحزاب السياسية هي أهم هذه التنظيمات وذلك من خلال المداخل الهامة للأحزاب السياسية:

- 1-توضح نشأة الأحزاب السياسية .
- 2-طبيعة القوى الاجتماعية و الطبقية و الفكرية التي تعبر عنها .
- 3-أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقتها بقوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى من جهة أخرى.
- 4-أنماط علاقة الأحزاب السياسية بالدولة و محددات هذه العلاقة .
- 5-طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى و التكوينات التقليدية الموجودة في المجتمع
- 6-انعكاسات سياسات التخصصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث.
- 7-معوقات و مشكلات نمو مجتمع مدني فعال و نشط في دول العالم الثالث وكيفية التغلب عليها.³

¹ - حكمت (منصور) , " الأحزاب السياسية و الصراع الطبقي " , متحصل عليه يوم 2009/10/13 من الموقع :

[http:// www.socialismnow. org lhtmlm mansoure . Comunism](http://www.socialismnow.org/htlm/mansoure.Comunism)

² - محمد الغيلاني "المجتمع المدني مقاربة نقدية" .متحصل عليه:

³ - المجالي راكان، مرجع سابق.

المطلب الثاني: المقاربات المنهجية الجديدة

ظهرت العديد من المقاربات الجديدة في دراسة الأحزاب السياسية تختلف في بنيتها التحليلية ومادتها العلمية، وهذا ما صعب في إمكانية تحديد إطار مجالي لها أو بالأحرى تصنيفها . لذلك يمكن إدراج بعض هذه المقاربات والتعرف على منهجيتها التحليلية وجوهر تحليلها ثم نحاول مناقشة أفكار كل مقارنة منهجية في محاولتها لبناء منهجية عامة لدراسة الأحزاب السياسية.

1- المقاربة التشاركية: فكرتها الرئيسية هي كتشراك مجموعة من الأفراد لتحقيق نصر لأفكار محددة تركز في مفاهيمها على <<.....الحزبية">، انطلاقاً من مجموعة من المبادئ منها الشفافية، المحاسبية المساءلة، المشاركة. كما تركز على التعاون العمودي للهيئات الداخلية للأحزاب <<...>>¹.

2-مقاربة النوع:

تركز في اهتمامها في دراسة الأحزاب السياسية على دور تمثيل المرأة فيها. وهناك من يطلق على هذه المقارنة الجندر² ، يؤكد أصحاب هذه المقارنة على دورها في التسمية وتركز على دور النساء في الحياة السياسية، وتطالب بضرورة إدماجها في الممارسة الديمقراطية، ونجد في الواقع الحالي مطالبة منظمات حقوق الإنسان بضرورة إدماج المرأة في الحياة الحزبية والسياسية بصفة عامة . فكثير من الدول التي انتقلت إلى اللامركزية العلمية قامت بمنح النساء مكانة دستورية في الحكومات العملية وعززت مشاركتهن السياسية. ومن الدول كإندونيسيا حيث تضمن مرسوم التعديل الدستوري الهندي (73) عام 1995 الذي قضى بانتقال السلطة إلى الشعب في مؤسسات بانكايا في اللامركزية (pri) (panchayati ray institutious) وهي مؤسسات حكومية محلية والاحتفاظ بثلاث مقاعد للنساء.

3-مقاربة الحرمان النسبي:

ويميل إلى تفسير صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الاحتجاج على ما تعتبره ضرراً لاحقاً بها جراء تحولات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فإن النجاح الانتخابي للأحزاب المتطرفة يعود إلى التصويت الاحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما يعبر عن قبول شعبي للظاهرة. لكن هذا التفسير قد يصطدم بحقائق كتشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من عدد البلدان لم يؤدي إلى نفس النتائج السياسية، وبالإضافة أن هذه الأحزاب أصبحت تتمتع كما هو الحال في فرنسا بقاعدة انتخابية مستقرة ومنتامية بإطراء.

¹ - محمد فال (ولد المجتبي) "أحزاب اليمين الأوربي المتطرف محاولة للفهم" متحصل عليه: =

= http :al-nahda.com/misc/more.

² ايمابل، سوزي جولي، سامانتا هانغ "التنمية والجندر". متحصل عليه يوم 11/12/2009 من موقع:

http://www/ids.ac.uk/bridge.pdf

4-مقاربة السياسة الجديدة:

ويرى أصحابها أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية ، وان المناخ السياسي يميل بالتدريج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية ويؤكد هؤلاء أن تراجع الثقة في الممارسة السياسية من شأنه أن يزيد فرص ظهور خيارات سياسية غير عادية، خاصة أن تغيير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الاجتماعية واستيعابها ما تتميز به هذه المقاربة أن اليمين المتطرف هو ناتج لتطور طبيعي للمجتمع الأوربي الراهن، بالرغم من أنها وقفت في رصد تأثير التحولات القيمة والبنوية داخل المجتمع على الحياة السياسية، ولكن لا توضح متى يحدث هذا التغيير ولا كيف تتغير تفضيلات الناخبين أو في أي اتجاه تتحول.

5-مقاربة الطلب الاجتماعي:

تقترب من سابقتها وتعتبر مكملة لها، أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفة خطابة لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشار متزايدا لمشاعر التعصب العرقي والثقافي وكراهية الأجانب والضجر من قيم الحرية والمساواة والتضامن غير أن مشكلة هذه النظرية كسابقتها:

لا تقدم تفسيراً مقنعاً للتفاوت في مستويات النجاح الانتخابي لليمين المتطرف حسب البلدان، تشابه أوضاعها وتجانس شعوبها من حيث المنشأ وأنماط السلوك والتوجهات الاجتماعية وكل ذلك يفيد بأن الظاهرة مستعصية على التأطير النظري المغلق ومن ثم فإن فهمها واستيعاب إبعادها المختلفة يتطلب مقاربة أكثر تكاملاً.

6-مقاربة النخبة:

انطلاقاً من دراسة اورس ياغي (Urs Jaeggi) للنخب التي صنفت نظريات النخبة إلى ثلاث مجموعات:

1-نظريات تعتمد معيار السلطة وتشمل على كل النظريات التي ترد النخبة السياسية إلى الفئة الحاكمة.

2-نظريات تعتمد معياراً أخلاقياً وتشمل على كل النظريات التي تجعل من النخبة الفئة المتمسمة بجملة من القيم تؤهلها لممارسة الحكم.

3-نظريات تعتمد على أسس وظيفية وتشتمل على كل النظريات التي تحدد النخبة السياسية من خلال وظيفتها في المجتمع.

فبرغم من هذا الاختلاف على مستوى النخبة فان كل الدراسات لكل المجتمعات بل أصبحت ضرورة مؤكدة بالنسبة للمجتمعات الحديثة التي تحتاج بالضرورة لنخبة تديرها، في إطار هذه النظرية يتم دراسة الأحزاب السياسية من خلال نخبتها.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لنشأة الأحزاب السياسية:

كما تعددت التعاريف التي قدمت للأحزاب السياسية، فقد تنوعت كذلك المقاربات التي درست نشأة وتطور الأحزاب السياسية. على العموم هناك أربع مقاربات مهمة تناولت أصول الأحزاب السياسية بزوايا مختلفة، هذه المقاربات هي:

المقاربة المؤسساتية " L'approche institutionnaliste": المقاربة التاريخية النزاعية " l'approche " l'approche historico-culturelle"، المقاربة التطورية " l'approche fonctionnaliste" ¹

وقد برزت نظرية أخرى حاولت الجمع بين المقاربة التاريخية النزاعية للتطور السياسي والوظيفي للمجتمعات وهي نظرية التصدعات أو الانشقاقات للمفكر "ستاين روكان" وهي التي نستعين بها لتفسير نشأة الأحزاب السياسية والصراع على السلطة.

1- المقاربة المؤسساتية:

منذ بداية القرن العشرين اهتم كل من موريزاي "أوسترو مورسكي" "morisei ostrogorski" وروبارتو ميشال "Roberto Michel" وماكس فيبر "m.weber" بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية (منظمات)، وقد أعطت دراستهم دور مركزي لمسألة التنظيم، حيث نظر هؤلاء للأحزاب السياسية على أنها مؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة.

ومنذ 1951 عمقت الدراسة التي قدمها موريس دوفرجية "الاهتمام بالجانب التنظيمي المؤسسي للأحزاب على المستوى الداخلي أو لبنة الحزب وعلى مستوى النظام الحزبي" ². وللإشارة فإن موريس دوفرجية سنجده كذلك في المقاربة التاريخية النزاعية.

2- المقاربة التاريخية النزاعية:

عندما يتأسس حزب سياسي فهو يمثل مصالح طرف ضد طرف آخر، وبذلك فإن الأحزاب السياسية حيث أنصار هذه المقاربة تتأسس نتيجة وجود انشقاقات في المجتمع.

بناء على ثنائية نزاع تكامل قدم موريس دوفرجية نظرية تطابق الثنائيات "SUPERPOSITION DESDUALISMES" فالأحزاب تتشكل نتيجة الصراع بين الثنائيات، وكسبب للاندماج، وقد اقترح دوفرجية سلسلة من الثنائيات التي يمكن أن تتقابل: سياسة (الملكية مقابل الجمهورية) الاجتماعية (عمال مقابل برجوازيين)، اقتصادية (مسييريين مقابل الأحرار)، دينية (متدين مقابل علماني).

1-Semih vaner; system partisan clivages et classes soviales en Turquie (1960-1981):

question de méthode et équipe d'analyse obtenu en parcourant: <http://www.ceri-sciencespo.com/publica/cenoti/texte1vaner.pdf>.

2-.Annie Laurent et Bruno, vilalba, les petits partis, obtenu en parcourant http://droit.univ.lille2.fr/enseignants/villalba/textBV/AL_BV_ppp_1997.pdf

وعلى إثر الحوار بين هذه الثنائيات فإن النزاعات الجديدة إما أنها تندمج في الثنائي أو أن الانشقاقات الجديدة تلغي الأحزاب القديمة¹.

3- مقارنة التطور السياسي:

هذه النظرية المستمدة من نظريات النمو الاقتصادي، تربط نشأة الأحزاب السياسية بالحدثة، وعلى قاعدة هذا الصراع نجد فكرة الربط بين مستوى التطور السوسيو - اقتصادي والديمقراطية. فالأحزاب السياسية حسب أنصار هذه المقاربة نشأت في سياق الانتقال بين نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي معاصر أو حديث، حينما بدأت المجتمعات تنظم وتضع مبادئ وقيم وممارسات ديمقراطية تدعو للمساواة في الحقوق المدنية والقانونية والسياسية، وكذلك تطالب بتوسيع وحماية الحقوق الاقتصادية، فعلى اعتبار أن مجتمع يتطور من خلال التعقيدات المتنامية للعلاقات الاجتماعية فإن الأحزاب السياسية ظهرت كفعاليات اجتماعية في الحاجيات والضروريات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب.

4- المقاربة الوظيفية:

قدمت هذه المقاربة رؤية أكثر وظيفية لنشاط الأحزاب السياسية، وقد ركزت تحليلاتها على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية كأدوات للشرعية والديمقراطية حيث درسها "لافو" (laveu) كعوامل للاندماج الاجتماعي أما "أوبيشال" (obechell) فقد درسها من حيث وظيفتها التجنيدية، بينما درسها "لاوسون" كأداة للاتصال بين أفراد المجتمع².

نظرية الانقسامات الاجتماعية la théories des clivages sociaux قدم كل من "ستاين روكان"*(stein rokkan) وليبيست (s.m.lipset) في مؤلفهما (party systems and voter alignments) عام 1967 نظرية الانشقاقات أو الانقسامات الاجتماعية (clivages sociaux) (les) وقد جمعت هذه النظرية بين البراديم البنيوي الوظيفي "لتالكوت بارسونز" (talcott parsons) الذي قدم تحليل للتنظيمات والمجتمعات من خلال أربع وظائف المتخصصة، وبين نظرية "موريس دوفيرجيه" فقدم إطارا للتحليل جمع كل الثنائيات الإمبريقية المتوزعة في نظام معين، وقدم أربع انشقاقات أساسية (مركز/محيط، دولة/كنيسة، قطاع أولي/قطاع ثانوي، عمال/أرباب عمل)³. يرى "ستاين روكان" أن الأحزاب السياسية المعاصرة ولدت على إثر سلسلة هذه الانشقاقات التي كونت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية منذ القرن التاسع عشر حيث سجل التطور السياسي تاريخيا ثلاثة ثورات:

2-Gouvernement compare; *opcit*.

² Semih vaner; *opcit*.

*ستاين روكان سياسي وسسيولوجي نرويجي [1921 - 1979].

³ - Jean Michel de waele; *partis politiques et démocratie en Europe centrale et orientale*.bruxelle:ulb.2002.p117.

- 1/- **ثورة وطنية:** وقد شكلت محور وظيفي الخيار بين الدولة والكنيسة بين الديني والعلماني، ومحور إقليمي ثقافي مركز/ محيط.
- 2/- **ثورة صناعية:** وتضمنت محور وظيفي الانقسام إلى عمال وملاك أو أرباب عمل ومحور إقليمي ثقافي: انقسام بين القطاع التقليدي (الزراعة) والقطاع الحديث (الصناعة).
- 3/**الثورة الدولية:** وأدت لمحور وظيفي فقط، أدى للانقسام إلى يسار اشتراكي ويسار لا اشتراكي. كل محور من هذه المحاور يؤدي لخلق انشقاق أو انقسام معين وكنتيجة تظهر الانشقاقات الأربع السابقة¹.

¹ --ibdem.

المبحث الثالث: التأسيس النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

أصبح مصطلح التحول الديمقراطي من أكثر المصطلحات المتداولة في الأدبيات السياسية المعاصرة، وذلك في ضوء الزخم الكبير الذي اكتسبه هذا المصطلح منذ نهاية عقد الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، نتيجة التطورات المثيرة التي شهدتها النظام الدولي، والتي أسفرت عن سقوط الإتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشيوعي وانحصاره، الأمر الذي كان يعني في المقابل انتصار المعسكر الغربي بقيمه السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية (الرأسمالية).

إنّ طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالانتعاش والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له، فرض مزيداً من الاهتمام لتأسيس هذا المفهوم الذي اختلف بطبيعة الحال عن المفهوم التقليدي للديمقراطية، حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتاجاً لعمليات التحديث (مثلما كان الحال في أوروبا الغربية مثلاً)، وإنما أصبح نتاجاً لتدابير إستراتيجية واتفاقيات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية¹. ذلك أنّ هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزاً للواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل وتباينت من دولة إلى أخرى، من ديمقراطية مفتوحة بدون قيود، إلى ديمقراطية مقيدة، إلى تبني أشكال سياسية تخفي وراءها سلطوية سياسية محكمة.

وبالنظر لاختلاف طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة، فقد اختلف شكل ونمط التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى (كل تجربة لها خصوصيتها)، كما تباينت أيضاً أسباب هذا التحول وتنوعت، ولكن يظل في جميع الأحوال أن للتحول الديمقراطي جملة من المؤشرات والسمات الدالة على تحول النظام السياسي من وضعية أو حالة غير ديمقراطية إلى نظام ديمقراطي. هذه المؤشرات والشروط التي تميز هذا المفهوم يمكن إجمالها فيما يلي:

¹ - هدى ميتكيس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، في: علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط 1، 1999)، ص 135. لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

فرانثيسكو سي، ويفورت، "ما هي الديمقراطية الجديدة؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع. 136 (ماي 1993)، ص 95-106.

- Joan Nelson, *Encouraging Democracy: What Role For Conditioned Aid*, ashington Development Council, 1992.

- philippe c. Schmitter, *Dangers And Dilemmas Of Democracy*, *Journal Of Democracy* Vol 5, N° 2, (April 1994), pp.57-74.

-تأسيس سلوك سياسي ديمقراطي عبر ثقافة سياسية قادرة على الوصول إلى توافق حقيقي وتلطيف الصراع بين الفرقاء.

-إرادة سياسية واضحة تسعى إلى تحوّل ديمقراطي حقيقي .

-وجود مجتمع مدني قادر على لعب دوره بوعي .

-وثيقة دستورية تمثل الجميع ويشارك الجميع في وضعها.

فكل معيار من هذه المعايير متوفر هنا وغير متوفر هناك، ولكن هذا لا يمنع من جمع هذه

المؤشرات والسمات والقول إنه من الممكن التحوّل وليس أحدها بالشرط الضروري أو الكافي.

المطلب الأول: الإطار العام لظاهرة التحول الديمقراطي:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي (أو الديمقراطية) " Democratization " واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول العالم الثالث خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات للقرن العشرين، حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية بصورها المختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية - أو هكذا يفترض تقوم على التعددية الحزبية. وهذا ما أدى إلى ظهور عدة دراسات نظرية وتطبيقية ركزت على عدة عناصر أساسية هي¹:

- البحث عن أسباب وخلفيات التحول من نظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

- رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في دفع عملية التحول في الحالات المعنية.

- تحليل إستراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول.

- رصد وتحليل مخرجات عملية التحول سواء على صعيد الأطر الدستورية والقانونية أو الأبنية والمؤسسات السياسية، أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية، أو النظم والعمليات الانتخابية.

- رصد المشكلات التي تواجهها الأنظمة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية بـ "الديمقراطيات الجديدة" واستشراف مستقبلها.

من جهة أخرى مرتبطة بالبعد العلمي للموضوع، فرضت التطورات والتغيرات الكبيرة التي عرفتها الساحة السياسية بالانتقال من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية في مناطق عديدة من العالم (خاصة دول العالم الثالث) خلال العقدين الأخيرين، تحديات عديدة، وطرحت تساؤلات هامة على المفكرين والباحثين في ميدان العلوم السياسية، بخصوص مناهج ومقتربات وأدوات التحليل، والمفاهيم والنماذج النظرية في حقل السياسات المقارنة أو النظم السياسية المقارنة.

ذلك أنّ تجارب الإصلاح السياسي التي انطلقت من جنوب أوروبا في منتصف السبعينات من القرن الماضي ثم في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بما فيها جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، فآسيا وإفريقيا في نهاية الثمانينات التي شكلت ما أصبح يعرف "بالثورة الديمقراطية العالمية" أو "ظاهرة عولمة الديمقراطية"، أو كما أسماه "صامويل هانتجتون" S. HUNTINGTON

¹ - توفيق حسنين إبراهيم، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في: علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد (محرران)، مرجع سابق، ص 178.

بـ " الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي ¹، أبرزت تفاعلات جديدة غير مسبوقه بين المتغيرات الداخلية والبيئة الدولية وقوى أو فئات اجتماعية دافعة للتحول الديمقراطي لم تكن تهتم بها الدراسات السابقة في حقل السياسات المقارنة ². كما طرحت أشكالاً جديدة للعلاقة بين التغيير السياسي الاجتماعي والتغيير الاقتصادي، وأيضاً ظهرت من تجارب وخبرات الإصلاح السياسي آليات جديدة أو مستحدثة لصناعة تحولات واسعة المدى والنطاق نحو الديمقراطية على مستوى عالمي ³.

هذه التطورات المتلاحقة أوجدت تحدياً نظرياً جدياً على حقل السياسات المقارنة الذي عجزت مفاهيمه ومقترباته ونماذجه التحليلية النظرية وحتى تلك التساؤلات المثارة بوضعيتها التقليدية حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبالضبط مع الانهيار الكبير للإتحاد السوفياتي عن تقديم تفسير منهجي ونظري لهذه التحولات أو هذا المد العالمي نحو الديمقراطية وتهاوي (بصفة متتالية) عدد كبير من النظم السلطوية.

ولتوضيح الفكرة أكثر وبيان طبيعة ذلك التحدي، يمكن حصر ثلاثة خصائص رئيسية لعمليات التحول السياسي العالمي باتجاه الديمقراطية، وضعت عقبات أمام مختصي السياسة المقارنة في محاولاتهم مواجهة الاضطراب النظري الناجم عن هذه التحولات ⁴:

أولاً: إذا كان التحليل في نطاق السياسات المقارنة ينطلق من السياسات الداخلية كوحدة تحليل أساسية، فإنّ التحول الديمقراطي في الثمانينات والتسعينات للقرن العشرين عبر في الواقع عن ظاهرة دولية (سواء من حيث مدى انتشار التحولات، أو اتساعها الجغرافي، أو من زاوية ازدياد أهمية ما يعرف بآثار المحاكاة أو العدوى، أو لجهة تنامي دور المؤثرات الخارجية أي البيئة الدولية).

ثانياً: إنّ المجموعة الواسعة وغير العادية من الظروف المترابطة والأبنية الاجتماعية الاقتصادية، وأنماط علاقات الدولة-المجتمع، ومسارات الانتقال، والتقاليد التاريخية المتفاعلة مع التحولات الحديثة

¹ - لعل كثرة ما شهد العالم خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية دفع البعض إلى إطلاق وصف الموجة على ذلك الفيض من حركات التحول، ويقصد بها مجموعة من حركات الانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية، تحدث في فترة زمنية محددة وتقوم في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد في نفس الفترة الزمنية. لمزيد من التفاصيل أنظر:

صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الصباح، ط.1، 1993)، ص 72-86.

² - ولهذا أصبح موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزاً متزايداً من تفكير المحللين السياسيين في محاولة من جانبهم لإبراز مختلف التباينات القائمة بين الدراسات المعاصرة للتحول الديمقراطي وبين دراسة الحالات التقليدية للديمقراطية في الأنظمة الغربية. أنظر:

-Doh Chull Shin , *On The Third Wave Of Democratization*, World Politics , Vol. 47 (October 1994), p. 142.

³ - إنّ الاتساع المسجل في نطاق هذه التحولات حمل نقاؤل الكثيرين حول قدرة موجة التحول الديمقراطي على الانتشار والاستمرار بما يدعم المقولة التي ترى قدرة المنظومة الليبرالية على أن تسود باعتبارها كما رأى البعض "البديل المحتمل الشرعي الوحيد للنظام التسلسلي". راجع في هذا الموضوع:

صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 87.

⁴ - أحمد ثابت، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث**، في: علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد (محرران)، **مرجع سابق**، ص 257.

إلى الديمقراطية السياسية، بينت عدم صدقية النظرية القديمة، وزادت من تعقيد محاولات التركيب والتعميم.

ثالثاً: لقد حلت الديمقراطية السياسية في معظم دول العالم محل السلطوية في ظل ظروف انهيار اقتصادي حاد أو أزمة اقتصادية عانت منها النظم السلطوية سواء على مستوى الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية.

إنّ هذه التحولات فرضت تحدياً نظرياً سواء في مواجهة تقاليد التحليل المتعارف عليها أو إزاء أنماط التفكير بشأن الديمقراطية السياسية. فقد وضعت تقاليد التحليل في السياسات المقارنة حدوداً (فواصل) رئيسية فيما يخص دراسة الحقائق الدولية الجديدة وبالتالي استبعادها، وتضييق نطاق دراسة أنماط النظم السياسية في مستوى الدولة القومية¹.

ولعل السبب الأساسي وراء ذلك هو أنّ حقل السياسات المقارنة تعودّ على إقامة حدود فاصلة بينه وبين حقل السياسات الدولية، ولهذا نادراً ما كان يسعى إلى تطوير مقارنات أو تعميمات تأخذ بعين الاعتبار في التحليل المتغيرات الدولية²، وهو ما لم يعد ملائماً في عصر التحولات العالمية الكبرى التي عكستها ما يسمى بـ "ظاهرة العولمة" في أبعادها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والتي حملت ظواهر قللت إلى حد ملموس قدرة الدول على الأداء بمعزل عن النظام الدولي، إذ لا يمكن تفسير الديمقراطية في القارة الإفريقية أو في العالم العربي على سبيل المثال دون الأخذ بعين الاعتبار انهيار الإتحاد السوفييتي وتفككه، انهيار الشيوعية، الضغوط المتزايدة للهيئات المالية الدولية ولحكومات الدول الغربية وللمنظمات غير الحكومية في التأثير على الاختيارات والنتائج السياسية المحلية.

إنّ جميع الظواهر التي أفرزتها العولمة بمختلف تجلياتها أوصلت إلى قناعة أكيدة مفادها ضرورة أن يدخل حقل الدراسات السياسية المقارنة في الحساب التغيرات الحاصلة على المستويات عبر القومية وعبر الإقليمية وأدوارها وأوزانها النسبية في عملية التحول الديمقراطي.

¹ - منذ الستينات من القرن الماضي وإلى غاية وقت قريب، كانت تقاليد التحليل في السياسات المقارنة تعتبر الديمقراطية نتاجاً لقوى محلية، وهذا ما ينطبق على أغلب علماء السياسة المقارنة رغم اختلاف متغير التحليل أو اقتراب البحث. وكأمثلة على ذلك: متغير الثقافة السياسية والقيم الذي طرحه كل من " جابرييل ألموند G. ALMOND " و" سيدني فيربا " S. VERBA ، في كتابهما:

The Civic Culture: Political Attitudes And Democracy In Five Nations, Princeton, NJ: Princeton univ- press, 1963, (562p).

ومتغير مستوى التحديث ومن أشهر رواده " سيمون مارتن لبيست " S. M: في دراسته :

<< Some Social Requisites Of Democracy: Economic Development And LIPSET Political Legitimacy >>, American Political Science Review, vol. 53, No1, (March 1959), (pp.69-105)

² - أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 258 .

من جهة ثانية، فإنّ اتساع مجال عمليات الإصلاح السياسي لتشمل مجتمعات من شرق أوروبا إلى إفريقيا في ظل ظروف وعوامل تختلف إلى حد كبير عن المسار والخبرة الأوروبية الغربية في بناء الديمقراطية الليبرالية، أدى إلى إثارة الشكوك في مدى مصداقية ذلك التوافق الذي ارتضاه بعض علماء السياسة المقارنة حتى منتصف السبعينات، ومفاده عدم إمكانية حدوث تنمية سياسية ديمقراطية خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، وحتى بعد حدوث الموجة الأولى من الإصلاح السياسي في جنوب أوروبا (إسبانيا والبرتغال) وأمريكا اللاتينية في منتصف السبعينات الماضية تقريبا، لم يثر الباحثون في حقل السياسات المقارنة الحاجة إلى مراجعة نظرية، لأنهم فيما يبدو اعتبروا تلك التحولات مجرد وقائع غير متجانسة أو عمليات عارضة في تغيير النظم السياسية، إلا أنّ امتداد هذه الموجة إلى شرق أوروبا جعل من غير الممكن تجاهل نقص أو محدودية الأدبيات النظرية المقارنة، ولهذا بات من الضروري حدوث المراجعة النظرية خاصة وأنّ الموجة الجديدة من الديمقراطية (الموجة الثالثة) تعد الأكثر عمقا واتساعا والأطول زمنيا.

ومن هنا طرح عدد من علماء السياسات المقارنة مداخل نظرية وإقترابات ومفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري التقليدي للحقل على النحو التالي¹:

1- نموذج "هانتنتون" الذي طرحه في كتابه "الموجة الثالثة" The Third Wave سنة 1991 والذي يركز على تحليل طبيعة ونوعية التغيير في النظام السلطوي اتجاه الديمقراطية، وكذلك على العوامل والقوى الدافعة للإصلاح السياسي من خلال إيجاد علاقات إرتباطية تقوم على التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية لبيئة النظام السياسي.

2- نموذج التحليل البنوي The Structuralist Analysis الذي طرحه كل من "ديتريش رايشماير DIETRICH RUESCHEMEYER"، و "إفلين هيبير ستيفنس HUBER STEPHENS EVELYNE"، "جون ستيفنس" JOHN STEPHENS في كتابهم التنمية الرأسمالية والديمقراطية سنة

1992 (Capitalist Development And Democracy Chicago: Univ. Of Chicago Press)، وقد ركز هؤلاء على الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي لكل من أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاربي مع إدخال مفهوم الطبقة والقوى عبر القومية في الإطار النظري الذي صمموه ليأخذ بعين الاعتبار ما وجدوا من علاقة إرتباطية إيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية (لاحظ هؤلاء أن الطبقات الخاضعة وخاصة عمال المدن، تعتبر فاعلا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي من حيث أن التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية لا عن طريق إذكاء بزوغ طبقة جديدة مسيطرة ولكن من خلال إضعاف طبقة كبار ملاك الأراضي وتقوية العمال المنظمين وتغيير توازن القوى الطبقي ككل).

¹ - المكان نفسه، ص ص 259-260.

3- نموذج الاختيار الإستراتيجي اللامركزي **The Decentralized Strategic Choice Model**

الذي قدمه "آدم برزورسكي" ADAM. PRZEWORSKI في كتابه الديمقراطية والسوق: الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية:

(Democracy And The Market: Political And Economic Reforms In Europe And Latin America, New York: Cambridge Univ. Press, 1991) .

وقد اتخذ من الأساس النظري للإصلاحات الاقتصادية في الدول محل الدراسة أداة تحليل منهجية في نمو فئات اجتماعية معينة تطالب بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي أو ما يعرف بـ "الاقتراب الاجتماعي الديمقراطي".

4- نموذج تحليل التطور في المجتمع المدني كمدخل لتفسير التحول الديمقراطي في الدول

النامية، ومن أبرز رواده "لاري دياموند" L. DIAMOND في كتابه "الثورة الديمقراطية" (The Democratic Revolution, London: Freedom House, 1992) وأيضا دراسته الموسومة بـ "عولمة الديمقراطية" " << The Globalization Of Democracy >>، فقد انطلق من التغيرات الحاصلة في تطوير وتنظيم ووعي المجتمع المدني بمختلف مكوناته، واستفاد هذا المجتمع من الانفتاح السياسي من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية ومانحي المعونات في الغرب تجاه تشجيع الإصلاح السياسي في دول الجنوب.

المطلب الثاني مفهوم التحول الديمقراطي :

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التداول والاستعمال في المجال السياسي عموماً، وهو بذلك لازال فرضية بحثية وصيغة إجرائية لمعالجة قضايا توطين الممارسة في البلدان التي لم تواكب التحول السياسي نحو الديمقراطية على شاكلة بعض دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

على هذا النحو، فالتحول الديمقراطي هو عملية تتحول من خلالها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات عديدة، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

وعليه فإنّ مفهوم التحول الديمقراطي يعني بدلالاته اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي. فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام سياسي غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي. ومن هذا المنطلق، فإنّ البدء في إحداث التحول الجديد يعني في سياق مواز بداية تحطيم النظام السلطوي القديم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ حقبة التحول الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين طرفي نقيض، فهي تضم تركيبة تجمع خصائص وسمات من كليهما.

وعلى الرغم من سهولة الدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي، فإنّ لهذا المصطلح كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، تعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشمل أبعاداً متعددة¹.

حتى يتضح لنا مفهوم التحول الديمقراطي بجلاء، سوف نستعرض معنى التحول لنقف عند الديمقراطية وتجلياتها، ثم سنحاول تمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة له:

الفرع الأول: معنى التحول

يشير لفظ التحول إلى التغيير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيرّه أو نقله من مكان إلى آخر أو غيرّه من حال إلى حال، ويقال تحول أي تنقل من موضع إلى موضع أو من حال إلى حال. وعن الشيء يقال تحول عنه أي انصرف عنه إلى غيره، وتحول فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى

¹ - إنّ التحول الديمقراطي لا يتعلق بالتغيير السياسي الصرف ولا يتحقق بمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تقرر العمل بنظام التعددية وتسمح بانتخابات دورية حرة، بل إنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله، ولا يمكن ضمان وصوله لأهدافه إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإداري معا. فهذا يتطلب أن ينجح التيار الديمقراطي في أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل. أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا، فسوف يظل سطحيًا ومهدداً بالتراجع أمام أية أزمة، ولن تكون هناك أية ضمانات أي لا يستخدم نظام التعددية الحزبية والانتخابات من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة.

أنظر: إسماعيل قبيرة، وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص19.

توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه "كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعظة"¹.

وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة "TRANSITION" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر². وعلى الرغم من أن مفاهيم مثل التطور، التغيير، التقدم والنمو، تبدو مفاهيم متقاربة بل ومتشابهة فإن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها. وليبحث هذا الغموض يقول "بوتومور"³ >>...نلاحظ على هذه النظريات السوسولوجية الأولى أن مفاهيم التغيير، التطور، النمو والتقدم... كانت تختلط في بعض الأحيان، ويربط الفكر بينها في مفهوم واحد، وكان يحدث في أحيان أخرى أن يفرق العلماء بينها ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا.<<³. فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام كما هو الحال في الاكتشافات العلمية وتقدمها المستمر نحو هدف معين، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو الأمام (خط إيجابي)، فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع (خط سلبي). أما التغيير وسواء كان إلى الأحسن أو إلى الأسوأ يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة عموما.⁴ فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث >>...أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره (كالتنشئة الاجتماعية مثلا)، وثانية تعمل على تغييره وتبديله ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة...<<⁵ فكما أن الأفراد ومظاهر الكون في تغير دائم ومستمر لا يمكن إيقافه، فإن المجتمعات هي الأخرى في حالة دائمة من الحركة والتعديل والتغيير.

وهكذا يعتبر علم الاجتماع من أول الميادين التي أخضعت مفهوم التحول (التغيير) للدراسة بحيث أصبح علم اجتماع التغيير الاجتماعي اليوم أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع⁶، وهو يعرف التغيير الاجتماعي بأنه >>...عملية حركية اضطرارية مستمرة ومتتابعة، إنه الاختلافات والتعديلات التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي، وطبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم خلال فترة معينة من

¹ - إبراهيم مصطفى، وآخرون (إخراج)، المعجم الوسيط، الجزء الأول (باب الحاء)، القاهرة: مطبعة مصر، 1960، ص 207 - 208.

² - Le Nouveau Petite Robert, Paris:Diccorobert INC., 1993, p. 229.

- Philip Babcock Gove (ed), Webster` S Third: New International Dictionary, Massachusetts.

G.and C. Merriam Company, Publishers, 1967, p.2428.

³ - توماس بيرتون بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة وتعليق: محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة: دار المعارف، ط.5، 1981)، ص 372.

⁴ - قديما عبر "هيراقليطس (475 540) ق.م على ذلك بقوله: أن التغيير قانون الوجود وأن الاستمرار موت وعدم.

⁵ - محمد أحمد الزغبى، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، (بيروت: دار الطليعة، ط.3، 1982)، ص 34.

⁶ - يرجع الفضل في انتشار مصطلح التغيير في ميدان العلوم الاجتماعية ل"وليام أجرين" عندما نشر كتابه عن التغيير الاجتماعي لأول مرة سنة 1922، راجع: محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي والتخطيط، (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ص 14.

الزمن، بحيث لا يمكن ملاحظتها وتقديرها، ويحدث نتيجة عوامل متداخلة ومتشابكة يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض...¹ << .

وفي نفس الاتجاه يعرف التغيير الاجتماعي بأنه <<...كل تحول يحدث في النظم والأساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة...>>² .

من جهتها موسوعة العلوم السياسية تعرف التغيير الاجتماعي بأنه <<...كل تحول ملحوظ يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو مؤسساته أو وظائفه أو أدواته خلال فترة زمنية معينة، يندرج تحت هذا التحول كل تغير يحدث في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم أو المعايير الإيديولوجية التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ... >>³ .

غير أنه إذا كان علم الاجتماع وحده السباق إلى دراسة مفهوم التغيير، فإن ميدان هذا العلم (أي الظاهرة الاجتماعية) ليس وحده الذي يخضع لعملية التغيير، فالأمر نفسه يحصل في ميادين العلوم الأخرى ومن بينها علم السياسة. ولهذا نجد أن النظام السياسي بدوره يخضع لعمليات تغيير مستمرة، اختلفت من مرحلة إلى أخرى من التغيير العنيف (الثورة) إلى التغيير السلمي⁴، وارتبطت هذه التحولات التحولات بمفهوم التغيير أو التحول السياسي.

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى <<...التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة والإجبار والنفوذ السياسي...>>⁵ . وقد خضع هذا المفهوم مثل التغيير الاجتماعي إلى مجموعة من الدراسات أسفرت عن بروز مجموعة من النظريات (نظريات التغيير السياسي)، إلا أن هذه النظريات عرفت مجموعة من الانتقادات، لأن إعدادها انطلق من حالات خاصة (حالات محدودة) الأمر الذي جعلها على حد تعبير "جان ماري دانكان" غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات، وبالتالي قيمتها التنبؤية شبه محدودة⁶، غير أن هذه الانتقادات لا تمنعنا من الإشارة إلى بعضها محاولة منا لتلمس مفهوم التغيير السياسي⁷:

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، *تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع*، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط.2، 1986، ص5).

² - مصطفى الخشاب، *دراسة المجتمع*، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975)، ص188.

³ - محمود محمد ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، *موسوعة العلوم السياسية*، الجزء الأول، (الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1994)، ص273-272.

⁴ - في هذا الإطار تغير النظام السياسي من نظام رئيس العشيرة إلى رئيس القبيلة أو ملكها إلى النظام الملكي ثم النظام الجمهوري، ومن الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطي.

⁵ - محمود محمد ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص476.

⁶ - جان ماري دانكان، *علم السياسة*، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1992)، ص166.

⁷ - إن اكتفانا بذكر بعض النظريات حول التغيير السياسي لا يعني غيابا للنظريات المتعلقة بالتغيير السياسي فهناك نظريات هامة مرتبطة بدراسة الأنظمة السياسية، من بينها تلك التي أسسها علم الاجتماع الأمريكي ضمن المنظور البنيوي، وأخرى تعتمد على منظور انتروبولوجي، والنظرية الماركسية التي تعطي أهمية لتأثير نمط الإنتاج على البنية السياسية.

أ - **نظرية النخبة**: اقترح "باريتو" نظرية للتغيير السياسي تدور حول مفهوم النخبة، بحيث يرى أنّ المجتمعات تتميز بفارق أساسي بين النخبة المكونة من الأفراد الأكثر جدارة في مختلف الميادين وجماهير الأفراد الأقل جدارة الذين يقبلون سيطرة الأوائل سواء بواسطة القوة أو الحيلة. والصراعات الملائمة في نظر "باريتو" ليست التي تقوم بين الجماهير والنخبة، وإنما تلك التي تمزق النخبة. فالنخبة في نظره مكان لتحوّل دائم أو كما أسماه هوب" دوران النخب."

ب - **النظرية التطورية**: ينطلق هذا الاتجاه من محاولة الربط بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية¹، بحيث يصنف تحول النظم السياسية إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الكلاسيكية، المرحلة الماركسية والمرحلة الحديثة، وهنا تعتمد كل مرحلة على معيار أساسي مختلف. فمثلا المرحلة الحديثة التي ترجع إلى الفكر الأوربي في القرن التاسع عشر تعتمد على معيار التطور والنمو، وتقوم على النظرية التي تربط بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين التقدم السياسي الذي يتمثل في الوصول إلى الديمقراطية الغربية.

ج **نظرية التحوّل الحرج**: ينطلق "رالف غولدمان" من فكرة مفادها أنه إلى زمن قريب كانت الحروب هي الفاصل بين النخب السياسية، ولكن الشعوب اليوم توصلت إلى وضع حد نهائي للحروب الأهلية كآلية للتغيير السياسي بين النخب، وبالتالي يتساءل عن العناصر المتضمنة لهذا التحوّل وعبر أي نوع من العمليات حصل هذا التغيير؟ وللإجابة على هذا التساؤل يقترح "غولدمان" >>...أنه من الضروري بالنسبة للجماعات السياسية أن تطور قدرات مؤسسية أو كفاءة خاصة من أجل التقليل من اللجوء إلى العنف أو تجنبه كواحد من التكتيكات المتبعة في صياغة القرار الجماعي...<<². وطبقا لفرضيات "غولدمان" فإنّ التحوّل الحرج يتمثل في العلاقة التطورية التي تربط ثلاثة أنماط من المؤسسات السياسية: المؤسسة العسكرية والمؤسسة التمثيلية والمؤسسة الحزبية. وفي مرحلة معينة من مراحل هذه العملية التطورية تعبر هذه المؤسسات بنجاح مرحلة تحوّل حرجة في علاقتها ببعضها البعض³.

ونتيجة لذلك يعاد تنظيم تأثير هذه المؤسسات الثلاث، فالمؤسسة العسكرية تحتل تبعا لذلك مرتبة ثانوية، بعد أن كانت تحتل المرتبة العليا. أما نظام الأحزاب فيحتل المرتبة العليا بعد أن كان يحتل مرتبة ثانوية، وهكذا تتحقق سيادة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية، وهذا النموذج يشكل تحوّلًا أو تغييرًا في قانون التنافس بين النخب بمعنى >>...نهاية الحروب الأهلية بوصفها النظام المهيمن للتنافس بين النخب...<<⁴.

إنه برغم الأهمية الواضحة والمميّزة للتغيير السياسي، وكذا للأبحاث التحليلية التي قامت بدراسة هذه الظاهرة، فإنها تبقى في النهاية غير منظمة. وفي هذا الإطار خلصت دراسة تحليلية جديدة إلى

¹ - سعاد الشراوي، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.2، 1991)، ص ص 39-55.

² - رالف غولدمان، من الحزب إلى سياسة الأحزاب: التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخري صالح، مراجعة: د. فاروق منصور، (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1، 1996)، ص 25.

³ - المرجع نفسه، ص 12.

⁴ - المكان نفسه، ص ص 12-13.

أنّ <<...هناك فقداناً للفهم المنظم للتغيير السياسي، وكذا ضعف التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئيسية...>>¹، ومع ذلك فإنّ صاحب هذا التحليل يرى بأنّ هناك توقعين يمكن طرحهما بقدر معقول من الصحة:

التوقع الأول: أنّ كل نظام سياسي بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة لا بد أن يشهد تغييرات هامة.

التوقع الثاني: لما كان من الصعب جدا التنبؤ بالتغيير، فإنّ مساحة كبيرة من عدم التأكد تصبح سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إنّ التحوّل الديمقراطي مع إمكانية تحمله لمعنى التحوّل أو التغيير السياسي، يشير من بين ما يشير إلى عملية المرور من حالة إلى حالة أخرى. ويبقى الهدف الأساسي لهذه العملية هو إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية اقتسام السلطة السياسية والرمزية والمادية في المجتمع مع نبذ كل أشكال العنف، وخلق شروط النقاش المستمر عبر ثقافة وتربية النشء عليها.

الفرع الثاني: مفهوم الديمقراطية

مصطلح الديمقراطية على غرار المفاهيم الأخرى الشائعة في العلوم الاجتماعية ليس ثمة تعريف محدد له، فهناك العديد من التعريفات التي تقدم لهذا المصطلح الذي لا يوجد اختلاف حول أصله اليوناني. وقد أصبح هذا المصطلح الأكثر شيوعاً في القواميس السياسية وإن كان الأكثر غموضاً في الوقت نفسه. ولكن من ناحية اللفظ في حد ذاته فهو مركب كما هو واضح من شقين: **الأول DEMOS** ومعناه الشعب، و**الثاني CRATOS** ومعناه الحكم أو السلطة. وبذلك تكون دلالة اللفظ لمصطلح الديمقراطية هي حكم الشعب، ومن التعريفات التي طرحت في هذا الإطار التعريف الذي يعتبرها <<... حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب...>>، وأيضاً هي: <<... حكم الشعب بالشعب وللشعب...>>، وهذا ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية.

إننا لا نقصد في هذه الدراسة إجراء رصد تاريخي أو حصر مفاهيمي على اعتبار أنّ الديمقراطية من أكبر المفاهيم اتساعاً واختلاطاً لا تعرف الجمود. فهي من حيث التعريف لم تستقر على تعريف جامع مانع صالح لكل زمان ومكان، بل عبر التاريخ أفرزت التجارب الديمقراطية المختلفة (الناجحة منها أو الفاشلة) مجموعة من المبادئ والقواعد توصف بكونها ديمقراطية. وهكذا إذا كان المفهوم الكلاسيكي السابق قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي ولد فيها هذا المفهوم (المجتمع الأثيني)، فإنّ التطورات التاريخية والتحوّلات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي. من ذلك مثلاً عندما طرحت صعوبة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فقد استبدل "روسو" قاعدة الإجماع

¹ - روبرت دال، *التحليل السياسي الحديث*، ترجمة: علا أبو زيد، مراجعة: د. علي الدين هلال، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والطباعة والنشر، ط.5، 1993)، ص 87.

بقاعدة الأغلبية، ومع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية أيضا، طرح " روسو " الديمقراطية النيابية محل المباشرة (أي قصر مهمة المواطنين على اختيار من يباشرون السلطة نيابة عنهم)¹.

وفي الغرب يستخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ويشمل المحتوى الواسع لهذا المفهوم حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وعلى ذلك فإن إرادة الشعب حرة لا تقيد بأية قيود خارجية مطلقا، فهي سيادة نفسها ولا تسأل أي سلطة غير سلطتها².

من جهة أخرى، منذ الثمانينات من القرن الماضي، سارت بعض الكتابات (وخاصة الأنجلوسكسونية) نحو مفهوم بديل للديمقراطية، وهو مفهوم " الديمقراطية"، وترى أن الديمقراطية غير موجودة، وأنه لا توجد إلا " ديمقراطية " غير متناهية، فلا يمكن القول إن المجتمع الفلاني قد حقق الديمقراطية ووصل إلى مبتغاه، لأن ديناميكية المجتمع تظهر في كل فترة فاعلين جدد، وكتل اجتماعية مقصية ومهمشة يلزم إدماجها. وهكذا نجد " هانتنجتون " في كتابه " الموجة الثالثة " ينتقد المفهوم القديم للديمقراطية، إذ يرى أن مصطلح الديمقراطية كنظام حكم يعود إلى الفلسفة اليونانية، واستعمالها الحديث يعود إلى الثورات التي عرفها الغرب في نهاية القرن الثامن عشر ووسط القرن العشرين، ثم وضع تصورا لثلاث أنواع من التعاريف للديمقراطية كشكل للحكم: النوعان الأولان انتقدهما (تعريفها كمصدر لسلطة الحكام ثم كهدف أي لمصلحة من تمارس)، والنوع الثالث سعى إلى تطويره والإقناع به (الديمقراطية كإجراء)³.

من جانبه " جوزيف شومبيتر " انتقد المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية وطرح البديل من خلال تعريفه لها بأنها هي <<...ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس...>>⁴، وهو أكثر تعريفات الديمقراطية رواجاً بين الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية.

كما أصبح مفهوم الديمقراطية لدى العديد من علماء السياسة أمثال " ألان توران " TOURAINE و" هابر ماس " HABERMAS و" جون رولز " JOHN RAWLS وغيرهم، يعني تدبير التعددية ونبذ العنف في تدبير الشأن العام⁵.

¹ - محمد نصر مهنا، علم السياسة، (القاهرة: دار غريب، 1997)، ص. 330

² - أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص. 21.

³ - صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص 64-68.

⁴ - Joseph Schumpeter, *Capitalisme Socialisme Et Démocratie*, 2eme Edition, 1942, Paris: Petite Bibliothèque, p. 367.

نقلا عن: أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة، مرجع سابق، ص. 20.

⁵ - يرى " ألان تورين " أن الديمقراطية هي أن نتعلم كيف نعيش معاً رغم اختلافنا، فالديمقراطية هي التي تنبع من التنوع وتعيد إنتاجه. أنظر: ألان تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، (بيروت: دار الساقي، ط. 2، 2001)، ص ص 19-21.

إنّ تعريف الديمقراطية انطلاقاً من كونها مصدر السلطة أو هدفاً للسلطة يطرح العديد من المشاكل (كصعوبة قياسها) نظراً لوجود كثير من الذاتية في تعريفها، وهذا ما دفع بـ "هانتجتون" إلى الابتعاد عن هذين النوعين من التعاريف ومحاولة وضع تعريف جديد يمكننا من القياس العلمي للديمقراطية في بلد ما، وهذا ما كان من خلال مجموعة من الإجراءات (انتخابات حرة ونزاهة لاختيار ممثلي الشعب، حريات أساسية معترف بها من قبل الحاكم لفائدة المحكومين، التداول السلمي على السلطة، إلى غير ذلك من الضمانات).

ولهذا فإننا نفضل الحديث عن الديمقراطية كمفهوم إجرائي دون خصوصية أي بلد (لتفادي إشكالية الخصوصية والمحلية) ما دامت أنها مجموعة معايير شكلية لتدبير الشأن العام، بل إنّ التطور العلمي والتقني قد يمس الديمقراطية حتى في طرق التعبير عنها، وأصبحنا نسمع عن "الديمقراطية الإلكترونية"¹، والتي يمكن التعبير عنها لحظة الانتخاب بالضغط على أزرار لوحة الحاسوب، وهل يمكن أن يكون لذلك تأثير عكسي على النظام الديمقراطي نفسه؟²، وكيف يمكن للسلطة أن ترفع التحدي في وجه الضغوط الجديدة التي تخلفها الإعلاميات المتاحة للجميع ليشارك في إدارة شؤونه. يضاف إلى ذلك تأثير ما يسمى الآن بـ "الديمقراطية الرقمية" التي يقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت لدعم مشاركة المواطنين وتحقيق الديمقراطية³.

وما دامت الديمقراطية عملية تطورية تعكس وتلخص حركة تطور المجتمع بأسره (أي ليست ذات طابع سكوني أو بمعنى آخر ليست نهاية المطاف كما قد يتبادر إلى الذهن)، بل إنّ أي دولة لا يمكن أن توصف بالدولة الديمقراطية، بل فقط تقاس درجة الديمقراطية، فإنّ تعريف الديمقراطية من خلال الإجراءات يكون أسلم، ونقول بأنّ تلك الدولة أصبحت الآن أكثر ديمقراطية مما مضى. وهذا النوع من التعريف للديمقراطية من شأنه أن يتجاوز دعاة الخصوصية والاستثناء، لأنها كشكل للحكم ستصبح عامة وإنسانية وليست خاصة بدول بعينها. وهذا ما يفسر دون شك المنهجية المتبعة في إعداد واعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية من طرف الإتحاد البرلماني العالمي سنة 1997، والذي نشر لاحقاً في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2002، حيث تضمن هذا الإعلان مبادئ أهمها⁴:

¹-Ricardo Stagliano, *Qu'Est Qu'Une Démocratie Électronique?*, Le Monde Diplomatique. (Mai 1996), pp. 18 – 19.

²- هناك معضلات أفرزها التطور التكنولوجي الهائل الذي جاء في سياق مترامن مع انهيار عهد القطبية الثنائية من بينها مثلاً قيمة حرية الاختيار التي هي أساس الديمقراطية الليبرالية، فهذه القيمة قد تغيرت في اتجاه عدم إمكانية الفرد ممارستها بشكل حقيقي، بحيث أن وسائل الإعلام أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تكوين سلم الأولويات الخاص بكل فرد، يضاف إلى ذلك الجدل المتواصل حول مدى رشادة سلوك كل الأفراد وقدرتهم من ثم على ممارسة حرية الاختيار.

³- أنظر: عبد الغفار رشاد القصي، *الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات*، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص ص 261-270.

⁴- عبد الغفار رشاد القصي، *مرجع سابق*، ص 18.

1- الديمقراطية الحقيقية لا تتفصل عن حقوق الإنسان وتقوم على أساس سيادة القانون التي تضمنها مؤسسات قضائية وآليات رقابية محايدة وفعالة.

2- الديمقراطية تعد بمثابة مثل أعلى معترف به من الجميع، ويستند إلى قيم مشتركة بين الناس، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بينهم، وترمي إلى حماية كرامة الفرد وحقوقه، والديمقراطية تمثل نظاما سياسيا يمكن الناس من أن يختاروا بحرية حكومة فعالة وأمينة تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية.

3- تقوم الديمقراطية على مبدئين هما المشاركة والمساءلة، ومن شروط الحكم الديمقراطي وجود مؤسسات جيدة تحقق التوازن بين مطالب المجتمع المتنافسة بما في ذلك برلمان يحظى بالمؤسسية، وانتخابات حرة ونزيهة ومنظمة.

4- إن قيام مجتمع مدني نشط أمر جوهري لتهيئة المناخ الملائم لممارسة الحقوق والمشاركة، ويجب أن يلتزم المجتمع بتلبية الحاجات الأساسية لأشد الفئات حرمانا لضمان مشاركتها بما في ذلك حقوق المرأة ومشاركتها الرجل في إدارة شؤون المجتمع، كذلك حقوق الأقليات والفقراء والمهمشين.

5- حماية التنوع والتعددية، وحق الاختلاف داخل سياق من التسامح، وإدانة الديمقراطية تفرض تعزيز ثقافة ديمقراطية من خلال التنشئة وعمليات التعليم بمختلف الوسائل المتاحة.

وإذا كانت الديمقراطية تتجسد من خلال المظاهر أو الإجراءات المذكورة أعلاه، فإنها تتطلب وجود وسائل لحمايتها وذلك عبر ثلاث قنوات أساسية هي: **القناة السياسية** (من خلال الدور السياسي والدستوري للمؤسسة التشريعية)، و**القناة القضائية** (من خلال القضاء الدستوري والإداري، الأول يقرر دستورية القوانين من عدمها، والثاني لحماية المواطن من تجاوزات السلطات الإدارية، ثم القناة الشعبية) (من خلال رأي عام قوي وبالتالي مجتمع مدني قوي، دون أن ننسى الحضور الفاعل والتميز لوسائل الإعلام).

الفرع الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي ومراحل

إن أول ما يلفت الانتباه هو أن مفهوم التحول الديمقراطي يأخذ الكثير من خصائصه من مفهوم الديمقراطية ذاته. ولهذا فالتحول الديمقراطي يعني <<...تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية...>> أو كما يشير البعض <<...الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي¹...>>

ويعرفه "شميتز" SCHMITTER بأنه <<...عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل...إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر²...>>.

¹ - حسن سلامة، **التحويلات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر: 1981-1993**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998)، ص 14.

² - أميرة إبراهيم حسن ذياب، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية: 1992-1998**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص 20.

من جهته " صامويل هانتجتون " يعرف التحوّل الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتباین من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية¹، فهو مسلسل تطوّري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق (لا يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة لعموم الشعب ولا يسمح بتداول السلطة) إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع².

بينما " روستو " يعرف التحوّل الديمقراطي بأنه <<...عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع...>>³.

كما يذهب الباحثان " فيليب شميتير " PH.SCHMITTER و" جليرمو أودونيل " G.ODONNELL إلى أنّ مفهوم التحوّل يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر. وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. كما أنّ عمليات التحوّل لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. ومن خصائص مرحلة التحوّل عدم تحديد قواعد العملية السياسية. فهذه القواعد لا تكون فقط في تغير مستمر ولكنها تخضع في العادة لتحديات قوية، ويتصارع الفاعلون لتحقيق ليس فقط مصالحهم الآنية أو مصالح القوى التي يمثلونها، ولكن لتحديد القواعد والإجراءات التي ستحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية⁴. ومعنى ذلك أنّ هناك نسبية في عملية التحوّل الديمقراطي من حالة إلى أخرى، كما أنّ احتمال تعرض عملية التحوّل لانتكاسات تظل واردة. من جهة أخرى، هناك من حاول تعريف التحوّل الديمقراطي من خلال توصيف ما يحصل من البداية إلى النهاية (الانطلاق من فكرة المراحل المختلفة المتعاقبة) فالبعض اعتبروا أنه عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية. بدايتها الاستعداد والتأهب حيث تزداد حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي، مروراً بظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية في مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان، وصولاً إلى تأمين التحوّل الديمقراطي (المكاسب المتحصل عليها) من خلال إرساء مجموعة من القواعد

¹ - صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 193-196.

² - المكان نفسه، ص 207، ص 378 - 384.

³ - Josef Richard, *Democratization In Africa After 1989: Comparative And Theoretical Perspectives*, Comparative Politics, Vol. 29, No 3, (April 1997), pp.370 - 372.

⁴ - Guillermo O Donnell, And Philippe Schmitter. C, *Transition From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies*, Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press, 1986, p. 6.

والآليات والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية الديمقراطية¹، خاصة وأن مجتمعا غير ديمقراطي لا يمكنه أن يفرز نظاما سياسيا ديمقراطيا.

وهناك من يعتبر أنّ عملية التحول الديمقراطي هي ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس وتوسيع المشاركة واحترام الحريات المدنية والسياسية²، وطبقا لذلك فإنّ هذه العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز مختلفة³.

ومما سبق نخلص إلى أنّ التحول الديمقراطي يحتضن مراحل متباينة تحصل خلالها عملية معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، ومن ثمّ تجعل النظام السياسي يتغير من السلطوية إلى الديمقراطية. أو بمعنى آخر يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى مرحلة ارتحالية بين نظام لا ديمقراطي في سبيل نظام ديمقراطي.

فيما يخص مراحل التحول الديمقراطي، وقبل التعرض لها يجدر بنا التذكير بملاحظة هامة وهي أنّ هذه المراحل تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، خاصة وأنه توجد في إحدى هذه المراحل مؤسسات النظام القديم بجانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، ويذهب عدد من العلماء إلى التأكيد أنّ مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير مقصودة كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسوبة⁴، ولهذا فإنّ تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمر مهم لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

بالنسبة لمراحل عملية التحول الديمقراطي، فقد ميز كل من "أودونيل" و"شميتز" بين مرحلتين نوعيتين هما: التحول إلى الليبرالية السياسية ثم التحول إلى الديمقراطية ذاتها⁵، ومع ذلك وبهدف الدراسة والتحليل يمكن الفصل بين هذه المراحل وتقسيمها إلى أربعة مراحل رغم تداخلها واقعيًا⁶:

أ- مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم.

ب- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.

ج - مرحلة التماسك الديمقراطي أو التدعيم للنظام الديمقراطي.

¹-George Sorenson, *Democracy And Democratization:Processes And Prospects In A Changing World*, Boulder: West View Press, 1993, p. 37.

²- مصطفى كامل السيد، « تحول ديمقراطي بطيء »، *الديمقراطية*، ع. 2، (مارس 2001)، ص. 146.

³- نتيجة لذلك فإنّ الجسد السياسي والاجتماعي يتعرض لجملة من المتغيرات، فقيم الطاعة التي تسود نظم الحزب الواحد أو النظم السلطوية يحل محلها قيم التغيير والتنوع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطابع الهريراركي يحل محلها أنماط أكثر تعقيدا أو ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والوصول إلى الحلول الوسط. راجع: علي الدين هلال، *تطور النظام السياسي في مصر 1803-1997*، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1997)، ص. 285.

⁴- حسن سلامة، مرجع سابق، ص. 15.

⁵- شادية فتحي، *مستقبل التحول الديمقراطي في مصر*، في: حنان قنديل (محرر)، *مصر في عيون شبابها: شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر*، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2001)، ص. 151.

⁶ - Doh Chull Shin, *On The Third Wave Of Democratization...., Op.Cit*, p.143

د - مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد.

أ - مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم:

ذهب الدارسون إلى أنّ الحديث عن انهيار النظام السلطوي يبدأ عادة بظهور منظمات أو جماعات تنذر بتهديد هيمنة الحزب الأول على الساحة السياسية، ثم يلي ذلك بروز انقسامات في صفوف القيادة السياسية¹، يعيش المجتمع خلال هذه المرحلة الأولى عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية². وتحدث تلك الصراعات بين المتشددين (الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة) والمعتدلين (الذين يدركون أنّ النظام الذي ساعدوه وتمتعوا في ظلّه بالمزايا عليه أن يدخل بعض الإصلاحات ويخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية). وتحدث الانقسامات بين الجناحين نتيجة الضغوط الداخلية (خاصة تدهور شرعية النظام السياسي وتقلص الموارد الاقتصادية) والضغوط الخارجية (خاصة وأنّ المساعدات الغربية أصبحت مشروطة. بالتححرر السياسي والاقتصادي)، فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول³.

نشير هنا إلى أنّ المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية أو كخط تصاعدي في اتجاه واحد على النحو الذي كان سائدا في نظريات التحديث، أو كعملية عقلانية وذلك نظرا لتعرضها لانتكاسات تباينت أسبابها من نظام إلى آخر.

فبعض الديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، بل إنّ انهيار النظام السلطوي قد لا يترتب عليه بالضرورة قيام نظام ديمقراطي وإنما صورة أخرى من صور النظم السلطوية، وهذا الفشل مرده إلى أسباب مختلفة منها مقاومة هذا التحول من قبل النخب المعادية للتغيير (عسكرية كانت أم مدنية)، أو نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة⁴.

ب - مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:

تشكل هذه المرحلة الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويحدث هذا التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

¹ - أنظر: حنان قنديل، *التجربة الديمقراطية في شرق أوروبا: رؤية نظرية وتطبيقية*، في مصطفى كامل السيد (محرر)، *شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية*، (القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية. بجامعة القاهرة، 2004)، ص 22.

² - Doh Chull Shin, *On The Third Wave Of Democratization...*, Op. Cit, p.145.

³ - G. O Donnell, And P.C.Schmitter, *Transition From Authoritarian Rule*, Op.Cit, p. 16 - أيضا في نفس الإطار يرى " لاري دياموند " أنّ هناك سببان أساسيان للانقسام بين المتشددين والمعتدلين وهما تدهور الشرعية السياسية للنظام، والتدهور في قدراته المادية والقهرية الأخرى. أنظر:

Larry Diamond, *Political Culture And Democracy In Developing Countries*, London:Lynne Rienner Publishers, 1993, p. 43.

⁴ - G. O Donnell, And P. C.Schmitter, *Op.Cit.* , p p. 8 -10

وتتطوي هذه المرحلة على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي تطور ديمقراطي محتمل فيما بعد. وهنا يتفق دارسوا تلك المرحلة أنه إلى جانب إجراء انتخابات عامة وحرية يتنافس فيها عدد من الأحزاب، لا بد أيضا أن تشمل على تعديلات وتغييرات في الدستور لتقنين الحياة الحزبية وضمان الحريات المدنية¹.

وبالنظر لأنها فترة من عدم التأكد والشك حيث تزيد مخاطر الانتكاس والتراجع إلى الحكم السلطوي، فقد وصفها "أدام بريز فورسكي" "A. PRZEWORSKI" بأنها تشبه "آلة الغزل" (PINBALL)، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة سريعة، خاصة في ظل وجود مؤسسات النظام القديم إلى جانب مؤسسات النظام الجديد، وبالتالي الديمقراطيون والسلطويون غالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق². وفي هذه المرحلة يتم التمييز بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي كما سنرى لاحقا³.

ج - مرحلة التماسك الديمقراطي أو التدعيم للنظام الديمقراطي:

وهي المرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من قبل الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة⁴، وبالتالي حسب "فالونزيبلا" VALENZUELA لن يتحقق التماسك (ضمان الاستقرار للديمقراطية الوليدة) إلا إذا تخلص النظام عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم والتي تعيق الأداء الديمقراطي، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية⁵. وهنا تظهر أهمية المعارضة من خلال طرح قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل مما يخلق هياكل جديدة للمشاركة وتزداد درجة المحاسبة والشفافية، وهنا أيضا حسب "دياموند" و"بيتنام" PUTNAM فإن نشر الثقافة السياسية الديمقراطية وتجذير قيمها (التسامح، قبول الآخر، الوسطية والاعتدال...) هي العامل الأساسي في تحقيق التماسك الديمقراطي⁶.

ويشير كل من "جون هيجلي" JOHN HIGELY و"ريشارد جينتر" RICHARD GUNTHER إلى أن تماسك وبالتالي استقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسسية الأخرى⁷، ويضاف إلى ذلك تحقيق السيطرة

¹ - أنظر: حنان قنديل، التجربة الديمقراطية في شرق أوروبا: رؤية نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 22.

² - جي، هيرميت، "مقدمة: هل هو عصر الديمقراطية؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع. 128، (ماي 1991)، ص 11 وأيضا: فرانثيسكوسي ويفورت، ما هي الديمقراطية الجديدة؟، مرجع سابق، ص 98.

³ - أنظر الفرع المتعلق بتمييز مصطلح التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات المشابهة له في هذا الفصل.

⁴ - Guillermo O Donnell, *Illusion About Consolidation*, Journal Of Democracy, Vol.7, No. 2, (April 1996), p. 36.

⁵ - نجلاء الرفاعي، <<التحول عن النظم السلطوية في جمهورية أوربا وتايوان>>، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997)، ص 29.

⁶ - O Donnell, And P. C.Schmitter, *Transition From Authoritarian Rule*, Op.Cit, p. 12.

- Larry Diamond, Political Culture..., Op.Cit, p.13

⁷ - Doh Chull Shin, *On The Third Wave Of Democratization...*, Op. Cit, p.145.

المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة¹. إن بقاء واستمرارية النظام الديمقراطي لا يعني أنه قد حقق التماسك، فهذا الأمر كما أشار إليه "روبرت دال" يتطلب جملة من الشروط الأساسية هي: مجموعة من القادة لديهم الرغبة الحقيقية في الحفاظ على الديمقراطية، وجود ثقافة سياسية ليبرالية مؤيدة ومدعمة للديمقراطية ومؤسساتها، وجود مجتمع تعددي منظم ويقر بحقوق الأقلية، بيئة دولية مؤيدة لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الأخرى وإقامة علاقات وثيقة مع هذه النظم الديمقراطية الجديدة بل ومساعدتها للتغلب على العقبات التي تواجهها².

كما يشير عدد من الباحثين إلى أنّ تدعيم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها: تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية بحيث لا تتناصر القيادة السياسية أيا من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة، عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات، كفالة النزاهة والحياد لانتخابات دورية وتحت إشراف جهاز قضائي مستقل، توافر تعددية حزبية غير مقيدة³.

د - مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد:

وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

فالديمقراطية الاجتماعية تعني أنّ يكون المواطنون على اختلاف أماكن تواجدهم أو صفاتهم داخل المجتمع فاعلين لهم حقوق وواجبات متساوية. فالتحرك نحو الديمقراطية حسب "جون لوكا" JEAN LECA > هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقا على هدى مبادئ أخرى، أو توسيعها لكي تضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا (اعتبارا من النساء والشباب والأميين إلى المقيمين الأجانب)، أو تمديدها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تملئها المواطنة. <<⁴.

أما الديمقراطية الاقتصادية فهي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد، وبالتالي تركز على امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية.

¹ - بلقيس أحمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن: 1991-2001"، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص 43.

² - George Sorenson, *Democracy And Democratization*, Op. Cit, p.53.

³ - حسن سلامة، مرجع سابق، ص 63.

⁴ - جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، في: غسان سلامة (معد)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1995)، ص ص 36 - 37.

وبمعنى آخر، فإنّ مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، إتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز¹.

إنّ هذه المرحلة تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي، إضافة إلى الرفع من كفاءة (فعالية) وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها².

بشكل عام، وبعد أن وقفنا على مضمون كل مرحلة من مراحل التحوّل الديمقراطي، لا بد من التأكيد على أنّ لحظة الانتقال الديمقراطي ذاتها هي لحظة مهمة جداً، لأنّ أسلوب تسييرها (تدبيرها) يؤثر بشكل كبير على نجاحها أو انتكاسها. فهي لحظة تكون فيها السلطة هشة، وتعطي الأهمية لأسلوب التدبير السياسي الذي يقوم على التفاوض والتوافق لبناء الثقة بين الأطراف (والتي انعدمت خلال فترة الإقصاء والانغلاق) وتهيئة شروط الانتقال الديمقراطي، وتقوم أيضاً على الاستعداد للتنازل، وهي أساليب استثنائية وانتقالية تفصل بين عهدين، وهي اللحظة التي ينفتح فيها النظام على جزء من المعارضة داخل المجال السياسي.

يضاف إلى ذلك أنّ المرحلة الانتقالية هي مرحلة صعبة وحرّجة في حياة المجتمعات، لأنّ بعض القوى السياسية المعارضة للتغيير قد تستغل الوضع لصالحها وتحاول بكل الوسائل أن توقف هذا المسلسل، وكسب مواقع سياسية، وبالتالي احتمالات التراجع تظل قائمة.

من جهة ثانية، فإنّ الأساليب الإجرائية المتّبعة لتدبير المرحلة الانتقالية تخضع للسياق التاريخي لكل تجربة، ولخصوصيات كل مجتمع، ولكن على العموم تعطي الأهمية للتوافق السياسي لإعادة توزيع السلطة والثروة بين الأطراف في أفق المرور إلى المرحلة الديمقراطية، حيث تصبح الانتخابات هي الآلية الديمقراطية الأساسية لاشتغال النسق.

من جهة ثالثة، لا بد من التأكيد على أنه إذا كانت الديمقراطيات الغربية لم تتأسس (لم تأخذ البعد المؤسّساتي) إلا بعد الثورات التي عاشتها الدول الغربية (بدءاً بالثورة الإنجليزية سنة 1688 مروراً بالثورة الأمريكية سنة 1765 وصولاً إلى الثورة الفرنسية سنة 1789) والتي أرّخت للصراعات الاجتماعية الطبقية، وجعلت الدولة في هذه الأقطار تتحوّل من دولة الأمير إلى دولة المؤسّسات مع ضمان الحريات العامة والخاصة، فإنّ الديمقراطية الحديثة على العكس من ذلك تتميز بقدرتها على استيعاب التحوّلات السلمية >>... ففي الديمقراطيات الحديثة تبرز حقيقة واحدة بوضوح جلي، لقد انتفت الحاجة إلى الثورة في هذه الدولة، لأنّ النظام الدستوري يسمح بتغيير منظم، وبذلك تنتفي الحاجة إلى اللجوء إلى العنف...<<³.

¹ - أنظر: علي خليفة الكواري، *الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 36.

² - نجلاء الرفاعي، *مرجع سابق*، ص ص 29-30.

³ - لسلي لبيسون، *الحضارة الديمقراطية*، ترجمة: فؤاد موباقي و عباس عمر، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1980)، ص 28.

غير أنه إذا سلمنا بحتمية التغيير السلمي فإنّ ما يجب التسليم به أيضا هو أنّ أي نظام يصبو إلى الديمقراطية مجبر على احترام المعايير والمبادئ التي ذكرناها سابقا في بداية هذا المبحث، والتي تعد أهم ركائز الديمقراطية المعاصرة، وأنّ أي تحوّل يراد به أن يكون ديمقراطيا لا بد له من الأخذ بعين الاعتبار هذه المقاييس. فالتحوّل الديمقراطي إذا يتأسس على حقيقة الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية والاستيلاء على السلطة وهي حقيقة بارزة اليوم في أكثر من بلد، ففي التجارب السياسية الحديثة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية فشل الاحتكام إلى القوة¹.

من ناحية رابعة، نجد أنّ الموجة الثالثة للديمقراطية قد مسّت أكبر عدد من الدول مقارنة بسابقاتها، ولكنها تختلف فيما بينها في درجة التحوّل وشدته ودرجة الإيمان بأهميته ومدى الاستمرار فيه، فهناك دول قطعت أشواط عديدة على طريق التحوّل الديمقراطي، وهناك دول أخرى ما تزال في بداية طريق التحوّل، ومن ناحية أخرى هناك دول حققت نجاحا واستقرار في تحوّلها الديمقراطي، وهناك دول أخرى شهدت تراجعا أو انتكاسات لهذا التحوّل، كما أن بعض الدول استطاعت أن تحقق استقرارها السياسي من خلال التحوّل الديمقراطي بمقابل دول أخرى عانت من عوامل عدم الاستقرار في مرحلة تحوّلها نحو الديمقراطية² ويرجع هذا التباين إلى اختلاف طبيعة السياق المجتمعي لكل نظام سياسي.

ومن ناحية خامسة نسجل تباين أسباب التخلي عن النظام السلطوي والتحوّل إلى الديمقراطية من حالة إلى أخرى، فهناك الأسباب الداخلية النابعة من بيئة النظام السياسي، وهناك الأسباب الخارجية المرتبطة بالبيئة الدولية³.

وأخيرا فإنّ القول بأنّ التحوّل الديمقراطي بدلالاته اللفظية يعني تلك المرحلة الوسيطة بين نظام غير ديمقراطي بأشكاله المختلفة ونظام ديمقراطي، يعني أنّ هناك درجات للتحوّل، ويقاس مدى نضج التحوّل بمدى اقترابه من مرحلة الديمقراطية وبالتالي يمكن أن نتحدث عن تجارب تحوّل ديمقراطي ناشئة وأخرى وسيطة وثالثة متقدمة وهكذا، وكل ذلك بناء على اقتراب تجربة التحوّل من الوصول إلى تحقيق الديمقراطية التي رغم الاختلاف حول أشكالها فإنّ هناك اتفاقا حول جوهرها (حريات الرأي والتعبير والتنظيم والتداول السلمي للسلطة،... إلخ).

الفرع الرابع: تمييز مفهوم التحوّل الديمقراطي عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به

¹ - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1994)، ص 88.

² - إكرام بدر الدين، اتجاهات التحوّل الديمقراطي في شرق آسيا، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحوّلات العالمية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة، 1998)، ص 212.

³ - المكان نفسه، ص 211.

من الصعوبات التي يطرحها مفهوم التحول الديمقراطي هو ارتباطه بمفاهيم مشابهة، ولكن ينبغي عدم الخلط بين هذه المفاهيم بالرغم من وجود خطوط تماس وأحيانا خطوط تقاطع معهم، من أهم هذه المفاهيم نذكر: التحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي.

✓ التحول الليبرالي: (LIBERALISATION)

يتضمن التحول الليبرالي أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، وهي لا تعني ضرورة إرساءها لتحول ديمقراطي ولو أنه يمكن أن تسهم في حفز هذه العملية¹، وبالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة، لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها (خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات).

فهو يرتبط بزيادة مساحة الحريات المسموح بها للأفراد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات وفق شروط معينة، وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطة بسيطة والحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم²، وبالتالي التحول الليبرالي ينصب على أهداف أكثر اعتدالا، وهنا قد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك³.

أما التحول الديمقراطي على العكس من ذلك يتجاوز هذا النطاق الضيق، كونه يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي⁴. فالتحول الديمقراطي وعلى خلاف التحول الليبرالي عملية تاريخية معقدة تكتمل بتحقيق التماسك الديمقراطي للنظام، وتتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، بحيث يتمتع الحكام بطاعة محكوميه، ويلتزم المحكومون بقواعد اللعبة السياسية، ويكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية⁵.

وعلى هذا النحو فإن التحول الديمقراطي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي¹ وبالتالي لا يحدثان بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي

¹ - هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 136. وأيضا: بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 27.

² - Voir: Doh Chull Shin, *Op. Cit*, pp. 143 – 144.

³ - صامويل هانتجتون، *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، مرجع سابق، ص 68.

⁴ - Voir: Larry Diamond, << *The Globalization Of Democracy: Trends, Types, Causes And Prospects* >> In: Robert O, Slater, and Barry M, Schutz, and Steven R Dorr, (Eds), *Globale Transformation And The Third World*, Boulder:Lynn Rienner, 1993, p. 52.

⁵ - أنظر: نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص 27 أيضا يمكن الرجوع إلى :

.G. O. Donnell, And P. C. Schmitter, *Op. Cit*, p.6

اعتقاداً منهم أنّ انفتاح النظام أو وجود هامش أوسع من الحرية للأفراد من شأنه أن يزيد من شرعية النظام بدون مقابل سياسي (تغيير في هيكل السلطة خصوصاً)، إلا أنه مع القدر الإضافي من الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنّه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحوّل الديمقراطي.

وفي سياق هذا المعنى، فإنّ التحوّل الليبرالي يتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية ومحسوبة مسبقاً من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي لتحقيق القبول والإذعان.

وهكذا فإنّ عملية التحوّل الديمقراطي لا تعتبر مرادفاً لعملية التحوّل الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط، فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإنّ الديمقراطية ستعرض لعامل الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية، وبمقابل ذلك فإنّه بدون تحمل الحكومة للمسؤولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات، فإنّ الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية، وبالتالي فإنّ التحوّل الليبرالي قد يسهم في إحداث التحوّل الديمقراطي (وقد لا يسهم في ذلك)، ومع ذلك يعتبر خطوة لمزيد من الضغوط في اتجاه تحقيق تحوّل ديمقراطي بسماته الإيجابية².

✓ الانتقال الديمقراطي (DEMOCRATIC TRANSITION) :

عرفنا سابقاً أنّ مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحوّل الديمقراطي نظراً لإمكانية التعرض للتراجع أو الانتكاس، حيث ارتأت الدراسات أنّ النظام في هذه المرحلة يكون ذا طبيعة هجينة (مختلطة) بالنظر لتعايش مؤسّسات النظام القديم والجديد معاً، ومشاركة ذوي الاتجاهات السلطوية والانفتاحية (الديمقراطية) في السلطة جنباً إلى جنب سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق³.

ولذلك فإنّ هذه المرحلة من مراحل التحوّل الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة وأنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة.

✓ رسوخ الديمقراطية (DEMOCRATIC CONSOLIDATION) :

¹ - يقف وراء قرار التحوّل الليبرالي من جانب الحكام السلطويين هدفان بارزان، أحدهما الحد من الضغوط الشعبية المتزايدة على النظام (نتيجة أزمة داخلية معينة) والتي تطالب بالتحوّل الديمقراطي، والثاني زيادة شرعية النظام دون إحداث تغيير جذري في هيكل السلطة.

² - جون لوكا، مرجع سابق، ص ص 48-49.

³ - Voir: Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay On Democratic Transitions*, Berkeley univ. Of California press, 1995, pp. 65 – 71.

أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلاً واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذين سعى كل منهم إلى تحديد مؤشرات، ومحاولة وضع طرق لضمان استقرار الديمقراطية (ضمان ديمومتها) في دول العالم الثالث بشكل خاص.

إنّ هذا الاهتمام والجدل تعكسه مكانة هذه المرحلة كمرحلة متقدمة من التحوّل الديمقراطي تستغرق مدى زمنيًا طويلًا نسبيًا وتكون محصلة لكفاح من أجل الديمقراطية تقوده بعض القوى والفئات السياسية والاجتماعية وهذا ما أسمته "تاتي فان هنان" VANHANEN TATU إستراتيجيات الفعل السياسي **Political Action Strategies**¹.

ولذلك فإنّ أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية هي حث أفراد النخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية والالتزام بها على حد تأكيد "لينز" LINZ و"وايت هيد" WHITEHEAD²، وتأكيد دور المؤسسات.

في هذا الإطار، أثارت الدراسات الحديثة للنظم السياسية في دول العالم الثالث تساؤلات حول العوامل التي يمكن أن تسهم في رسوخ النظام الديمقراطي، إلى جانب محاولاتها تسليط الضوء على مؤشرات (سمات أو خصائص) نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الرسوخ. فمثلاً³ تكلم "هيجلي" HIGELY و"جينتر" GUENTHER عن ضرورة اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات.

واشترط "فالونزوولا" VALENZUELA إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية وأن يتوقع أهم الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي. بينما رأى "ماين وايرينغ" MAINWAIRING أنّ رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا اقتنع ذوو الاتجاهات الديمقراطية على مستوى كل من النخبة والجماهير بأهمية الديمقراطية، والتزامهم بها، بما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة وضمان شرعية سياسية يمكن أن تحفز الديمقراطيات الحديثة في الارتقاء بأدائها السياسي. في حين يتحدث "لاري دياموند" L. DIAMOND عن ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية.

✓ الإصلاح السياسي: (POLITICAL REFORM)

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية، وعلى العموم فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته واستناداً لمفهوم التدرج، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات. والإشكاليات الجديدة. فالإصلاح هو تغيير من داخل

¹- توفيق حسنين إبراهيم، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في: د. علي الدين هلال، ود. محمود إسماعيل محمد (محرران)، مرجع سابق، ص 189.

²- هدى مينكيس، مرجع سابق، ص 137.

³- المكان نفسه، ص 149.

النظام وبآليات تابعة من داخل النظام¹. وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا².

وعلى هذا الأساس فالتحوّل الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما عرفنا إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

المطلب الثالث: عوامل التحوّل الديمقراطي:

¹ - محمد سعد أبو عامود، *محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية*، بحث مقدم إلى مؤتمر: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، (القاهرة: 3-4 ماي 2004، مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة)، ص 2.

² - أمين المشاقبة، شملان العيسى، *الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي*، بحث مقدم إلى مؤتمر: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، (القاهرة: 3-4 ماي 2004، مركز دراسات وبحوث الدول النامية- جامعة القاهرة)، ص 2.

إنّ القول بالصفة الانتقالية للتحوّل الديمقراطي، لا يعني أنّ غاية أو مصير أي تجربة تحوّل ديمقراطي هو تحقيق الديمقراطية بالفعل، أو حتى الوقوف عند ما تم تحقيقه من تقدم في إطار تجربة التحوّل، ففي بعض الأحيان تتكلس تجربة التحوّل عند حد معين قد يحدث انفراجا في النظام السياسي، دون أن يكون قادرا على التقدم في اتجاه التأسيس لنظام ديمقراطي، وفي أحيان أخرى قد تحدث انتكاسات تعود بالأمر إلى نقطة البداية. كما أنّ العوامل المسؤولة عن إزالة نظام غير ديمقراطي تختلف عن العوامل التي تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي، بل إنّ الظروف التي تسهم في قيام نظام ديمقراطي قد لا تسهم في ترسيخه على المدى البعيد¹.

من هنا فإنّ متغير التحوّل الديمقراطي هو متغير لا يتسم بالثبات وإنما بالدينامكية والتعقيد، وبالتالي فإنه لا يمكننا تفسير عملية التحوّل الديمقراطي بالنظر إلى متغير واحد وإنما هناك مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتفرز في النهاية تحوّلًا ديمقراطيًا.

لقد شهد العالم موجات متتالية من التحوّل الديمقراطي²، خلقت تحديًا أمام الكثير من المفكرين وصانعي القرار، وحثهم على توضيح مختلف العوامل المحركة (المحفزة والدافعة) لهذا التحوّل في محاولة لمراجعة المناهج والإقترابات القائمة التي أصبحت تعطي أهمية خاصة لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحقيق هذا التحوّل، إلى جانب اهتمامها بسبل ترسيخ التحوّل الديمقراطي واستراتيجيات تحقيقه.

ولذلك سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على أسباب (عوامل) التحوّل الديمقراطي خاصة في دول العالم الثالث في ظل ما اصطلح على تسميته بالموجة الثالثة، ولقد ذهب معظم الأدبيات التي تناولت عملية ظهور واستمرارية الديمقراطية في أي بقعة من العالم إلى وجود مجموعة من العوامل التي تسهم في تحفيزه وبالتالي دفع عملية التحوّل، إلى جانب مجموعة أخرى شكلت معوقات في هذا الصدد، فعملية التحوّل الديمقراطي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بيئة هذا النظام،

¹ - في هذا الإطار أشار " O` Donnell " إلى أنّ التوصل إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي يتطلب عادة نبذ أي اتفاقات سابقة حتى ولو اتسمت بالفاعلية أثناء مرحلة الانتقال لاحتمال تمثيلها لعائق أثناء مرحلة الرسوخ.

راجع : هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 138 .

² - حسب " هانتجتون " فإنّ التحوّل الديمقراطي في العالم المعاصر (أو في عالم الغد على حد تعبير " روبرت دال " في كتابه الديمقراطية ونقادها) عرف ثلاث موجات من الديمقراطية، وكل واحدة منها عرفت موجة مضادة لها. الموجة الأولى (1828 - 1926) انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية كما عرفت كل من بريطانيا وإيطاليا، وترجع جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، لكنها عرفت نكوصا في الربع الأول من القرن العشرين بسبب صعود الإيديولوجيات الفاشية والدكتاتوريات العسكرية، إلا أنّ هذه الردة عن الديمقراطية لم تدم طويلا لتحدث الموجة الثانية (1943 - 1962) حيث شهدت العديد من دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحولات باتجاه الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكن أخذت هي الأخرى منحى سلطويا في نهاية الستينيات، لتأتي الموجة الثالثة منذ 1974، وهي الموجة التي نعيش تأثيراتها اليوم. أنظر:

صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 85 - 74 .

- وأيضاً: هالة مصطفى، الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الليبرالية، " السياسة الدولية"، ع. 140 (أبريل 2000) ص 61 .

حيث أنّ النظام السياسي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار بيئة معينة (بشقيها الداخلي والخارجي) يؤثر فيها ويتأثر بها.

وعلى هذا النحو توصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج أهمها¹:

أ - توافر مجموعة من العوامل والشروط المهيئة والمساعدة لظهور التحول الديمقراطي، وهي تختلف من دولة لأخرى (من بيئة إلى أخرى) .

ب - استحالة الاستناد إلى عامل واحد لتفسير ظهور هذا التحول.

ج - العوامل المسؤولة عن ظهور التحول الديمقراطي ليست هي العوامل التي تؤدي إلى الرسوخ والاستقرار الديمقراطي (تحقيق التماسك الديمقراطي)².

د - اختلاف الأسباب التي تقود إلى موجات من التحول الديمقراطي في فترات زمنية متباينة

وفي إطار هذا السياق، ركزت مختلف الأدبيات على مجموعتين من العوامل والأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي: **العوامل الداخلية** (اهتمت بالبعد السياسي وبمختلف التغيرات التي تحدث في نطاق الدولة)، و**العوامل الخارجية** (المرتبطة بالبيئة الدولية) وكلاهما جعل النظام السلطوي يتجاوب مع المتغيرات والضغوط الداخلية والخارجية.

وهنا يلاحظ أنّ موجات التحول الديمقراطي تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسببية بين كل من المتغيرات الداخلية والخارجية، ولكن أغراض التحليل العلمي تفرض هنا دراسة كل من هذه المتغيرات والعوامل على حدى، كما أنّ تنوع وتباين تجارب وخبرات الإصلاح السياسي في دول الجنوب تبين أهمية التأصيل المنهجي لهذه الظواهر من خلال دراسة الديناميكيات الداخلية لعمليات الإصلاح السياسي³.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

حظيت العوامل والأسباب الداخلية التي حفزت عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة

باهتمام متزايد من قبل معظم الباحثين والسياسيين، وعلى هذا النحو يمكن حصر أهمها فيما يلي:

¹ - Voir: *Doh.Chull.Shin, Op.cit.* , pp. 150 -151

² - فمثلاً في الموجة الأولى كان النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض التفاوت الاقتصادي وانتشار البروتستانتية، فضلاً عن انتصار الحلفاء الغربيين في الحرب العالمية الأولى من أهم العوامل المشجعة على التحول الديمقراطي. بينما في الموجة الثانية كانت العوامل السياسية والعسكرية واضحة بحيث = أنّ معظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في تلك الموجة تدرج تحت ثلاث نوعيات. أولها الحلفاء المنتصرون والذين فرضوا الديمقراطية على الدول التي احتلوها، والثانية وهي الدول التي تحولت إلى الديمقراطية لأنّ الحلفاء الغربيين قد انتصروا في هذه الحرب، والثالثة هي مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من قبل القوى الغربية فتبنت هذه الدول النظام الديمقراطي. في حين الموجة الثالثة حسب "هاننتجتون" تخضع لحصيلة عوامل متضاربة مختلفة. أنظر: صامويل هاننتجتون، مرجع سابق، ص 100-101.

³ - أحمد ثابت، *الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم*، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999) ص 15 - 16.

❖ انهيار شرعية النظام التسلطي (الإخفاق السياسي):

تمتثل مصدر شرعية النظام السياسي خلال الماضي في التقاليد الدينية والحق الإلهي للملوك في الحكم، وبالتالي كان الملك غير مسؤول أمام شعبه عن أفعاله بمقابل تأييد الشعب له، ومع التقدم الاجتماعي والعلمي تحولت مصادر الشرعية إلى القومية والإيديولوجية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشعوب تتقبل القيم والأفكار الديمقراطية. وفي هذا الإطار، يذهب "ماكس فيبر" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأن ذلك النظام يستحق التأييد. وقد ينبع هذا التأييد من أسباب دينية روحية أو عقلية دنيوية¹.

وهكذا فإنه بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه أو ما يمكنه من البقاء لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلاً. وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام، ومن هذه الأسباب²:

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية، بمعنى أن تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يحظون بالرضاء أو القبول العام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فإن التمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سبباً في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ وحجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وخاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثمّ عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.
- استنفاد النظم التسلطية للأغراض التي قامت من أجلها، أي نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية، عنف سياسي..إلخ) أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه أو بشرت به.
- التغيير في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبلاً للحكم التسلطي وبالتالي أقل تسامحاً معه، خاصة وأنّ شرعية النظام السياسي تتضمن قدرته على إيجاد والمحافظة على الاعتقاد بأنّ المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب للمجتمع.

¹ - أحمد منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، في: أحمد منيسي (محرراً)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص 297.

² - أنظر: نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص 34.

وأيضاً: أحمد منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 297 - 298.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدراته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار حالياً بالنظر للتطور الكبير في مجال الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة أوبطريقة آلية إلى انهياره، وإنما تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.

فإذا كانت الشرعية هي الشرط الضروري لبقاء النظام إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أو انهياره، إذ أنّ النظام يظل مسيطراً على الحكم لأنه لم يتواجد بعد النظام البديل والمقبول. ويزداد تآكل شرعية الأنظمة السلطوية بسبب غياب آليات تتعلق بالتجدد الذاتي، وبالتالي يمكن القول إنّ مشاكل الشرعية تختلف تبعاً لطبيعة النظام السياسي. وعليه إذا كانت شرعية الحكومات الديمقراطية تقوم أساساً على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، فإنه بالنسبة للنظم السلطوية ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام ككل، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط الحكام والنظم معاً.

في هذا الإطار، يشير البعض إلى أنّ عدم قدرة العديد من الأنظمة العربية على مواجهة مطالب مواطنيها إنما يدفعها في طريق عدم الاستقرار واهتزاز الشرعية خاصة وأن قدرة تلك الأنظمة مقيدة إما بمحدودية الموارد أو بسوء استخدام تلك الموارد، في الوقت الذي تتزايد فيه كثافة السكان بدرجة كبيرة¹.

❖ التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاحه أو فشله، حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة حتى تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، وبالتالي التحول يحتاج إلى قيادة لها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلاً.

وبالنسبة لدور القيادة في التحول الديمقراطي من داخل النظام التسلطي، ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم "تومسون" THOMPSON من ملاحظة أنّ النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطاً متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك². فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطول، أكثر من المساوئ التي يجلبها لها النظام الديمقراطي نفسه (مثلاً: احتمال حدوث

¹ - إنّ النمو السكاني السريع يفرض المزيد من المشكلات على الاقتصاد في البداية ويستتبعه إيجاد مزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية. راجع: حسن سلامة، مرجع سابق، ص 42.

² - أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 262.

انقلاب نتيجة نمو الشللية والزمرة داخل النظام، زيادة اغتراب الجماهير بما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واسعة .

كما تعتبر القيادة مسؤولة عن التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها، للوصول إلى صيغ تحول مقبولة (توافقية) في المجتمع، ولذلك لا يعد توافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لقيام الديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول، فالديمقراطية لن تنتشر إلا بالقدر الذي يريده لها أولئك الذين بيدهم السلطة، لأنهم يجعلون منها أمراً واقعاً¹.

ويؤكد كل من "دياموند" و "لينز" و "مارتن ليبست" أيضاً على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي²، بالإضافة إلى زيادة إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل. ويمكن حصر الأسباب التي تجعل القيادة السياسية في النظم التسلطية تؤيد الخيار الديمقراطي فيما يلي³:

-تردي الشرعية السياسية للنظام.

-تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية والمادية والإكراهية القمعية.

-إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف المؤيد لبقائها في السلطة.

-قد يتم اللجوء إلى الديمقراطية كبديل عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

- اعتقاد القيادة أن التحول الديمقراطي يمكن الدولة من جني العديد من الفوائد (المنافع) كزيادة الشرعية الدولية، التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات المختلفة (خاصة الاقتصادية منها).

-في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن دولهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

❖ الأزمة الاقتصادية:

تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعقد، وقد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا أنه من المؤكد أن العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم

¹ - صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 408 .

² - Larry Diamand, *Juan Linz And Symor Martin Lipest (Eds), Democracy In Developing Countries: Latin America*. boulder co: Lynne Rienner publishers, 1989, p. 49.

³ - أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 264 . وأيضاً:

-Larry diamond, *political culture and democracy in developing Countries, Op. Cit*, p.46

في عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول إنّ التنمية الاقتصادية تعدّ عنصراً ضرورياً إلا أنه غير كاف لتحقيق التحول الديمقراطي.

في هذا السياق فإنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملاً مهماً في اهتزاز شرعية نظمها، وهذا ما تعكسه الاضطرابات والمظاهرات الشعبية¹ التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لضمان العدالة التوزيعية. ولم تسلم الأنظمة العربية من هذه الأوضاع، مما جعلها تنظم إلى فئة النظم التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لأزمته²، فكانت البداية بانفتاح اقتصادي ولكن بدون مقابل سياسي.

لقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي دوراً هاماً في دفع عجلة التحول الديمقراطي خاصة وأنها واجهت أزمات اقتصادية لا زالت آثارها باقية (ركود معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع حجم المديونية، تراجع احتياطات الصرف... الخ)، خاصة بعد أن ربطت سياساتها الاقتصادية بتنفيذ توجيهات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، دون أن ننسى أنّ شرعية هذه الأنظمة السياسية ارتبطت عموماً بما توزعه من ريع.

❖ تطور المجتمع المدني:

يعدّ نمو المجتمع المدني سبباً قوياً في عملية التحول الديمقراطي، بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية. ومن ثمّ يكون وجود أو نمو المجتمع المدني دافعاً لإحداث التحول، وهو في الوقت نفسه الذي يضمن ترقية هذا التحول وانتقاله إلى مراتب أعلى. يعتبر المجتمع المدني قوة لها أهميتها في الدفع إلى التحول الديمقراطي، خاصة وأنه عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية. فمثلاً المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضّر كلها متغيرات تعمل على خلق وتطوير وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية والجمعيات المنظمة، التي أصبحت مصادر بديلة للمعلومات والاتصالات.

كما أنّ تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، ووسائل الإعلام... الخ فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، كل ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والمهارات، والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية³ وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية⁴، وبالتالي تنامي المطالبة

¹ - أحمد البرصان، *الدوافع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية*، في: حمدي عبد الرحمان (محرر)، *التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات*، (عمان: جامعة آل البيت، 2000)، ص ص 181-186.

² - حسن سلامة، *مرجع سابق*، ص 42.

³ - أميرة إبراهيم ذياب، *مرجع سابق*، ص 41.

⁴ - عبد الإله بلقزيز، *الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوانق والإمكانات*، *المستقبل العربي*، ع 219، (ماي 1997)، ص 21.

بالمشاركة السياسية لدى الفئة المثقفة (خاصة خريجي الجامعات) وبروز دور الحركة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان.

إنّ هذه التحولات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، ورغم أنّ هذا الانفتاح كان مقيداً إلا أنّ هذا الخيار الديمقراطي جاء نتيجة عجز هذه الأنظمة عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي¹.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تشمل هذه العوامل مجموع العناصر الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية وغيرها من العناصر التي تشكل البيئة الدولية (الخارجية) للنظام السياسي بشكل عام. إلا أنّ تأثير هذه العوامل الخارجية على عملية التحوّل الديمقراطي يبقى نسبياً، بمعنى أنه لا يوجد اتجاه واحد أو نتيجة حتمية بالنسبة لتأثير العوامل الخارجية على التحوّل الديمقراطي داخل النظم السلطوية، فالأنظمة السياسية في دول العالم الثالث سريعة التأثير بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة من الدول الغربية، وهذا الأمر حسب منظري التحديث مشجع للديمقراطية.

ولكن منظري التبعية يعتقدون عكس ذلك لأنه حسبهم عدم المساواة وتشويه الاقتصاديات والبنية الاجتماعية لدول العالم الثالث هو نتيجة مركزها التابع للغرب، وهو ما يجعل الديمقراطية صعبة التحقيق²، وعلى العموم يمكن إجمال هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

❖ دور القوى الخارجية في دفع التحوّل الديمقراطي:

يمكن القول إنّ هناك مصادر³ للتأثير يمكن من خلالها للدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي)⁴ والهيئات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط على النظم السلطوية خاصة في دول العالم الثالث للإسراع في عمليات الإصلاح السياسي. كما تستطيع هذه الدول والهيئات تقديم حوافز إيجابية للدول التي تدعم التحوّل إلى الديمقراطية. هذه الضغوط والحوافز في نفس الوقت أدت إلى إضعاف الأساس المادي للحكم السلطوي (من خلال قطع المساعدة الاقتصادية والعسكرية)، وأيضاً إضعاف أساسه المعنوي من خلال تشجيع الجماهير على إدراك أنّ التحوّل الديمقراطي هو أساس المستقبل المزدهر والتحضر.

لقد تعرضت هذه القضية لجدل حاد وواسع بين الباحثين والخبراء والمراقبين والسياسيين. فقبل منتصف السبعينيات لم تكن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة بالقدر الكافي لممارسة ضغوط على حلفائها من النظم السلطوية من أجل إحداث إصلاح سياسي باتجاه الديمقراطية، بالنظر لاعتبارات المواجهة والتنافس والصراع مع الكتلة السوفياتية في تلك الفترة. ولكن

¹ - أحمد البرصان، مرجع سابق، ص 190 - 194.

² - أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، مرجع سابق، ص 37.

³ - من أهم المصادر نذكر: المساعدات والمعونات الفنية والمالية والتسهيلات التجارية والاستثمارات، التكنولوجيا المتطورة... الخ.

⁴ - أحمد البرصان، مرجع سابق، ص 206 - 214.

هذا الوضع تغير بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع الخطر الشيوعي، وبالتالي قلت القيمة الإستراتيجية لهذه الأنظمة الحليفة للغرب، وهذا ما خلق مناخا ملائما لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، ولولا هذه الضغوط لكانت الموجة الثالثة أقل قوة وأكثر هشاشة كما يذكر " هانتجتون"¹ .
على العموم يمكن إبراز أبعاد دور القوى الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي في ظل الموجة الثالثة فيما يلي:

ضغوط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل الإسراع في عملية التحول نحو الديمقراطية، إذ أصبحت هذه الدول المانحة تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية والحرية الاقتصادية كشرط لتقديم القروض والمساعدات المالية وتشجيع توطين الاستثمارات الأجنبية. وهكذا نجد كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تؤكد على الديمقراطية السياسية كشرط لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول². وهنا فإن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، ولكن الجديد في السنوات الأخيرة أنها أصبحت سلاحا إستراتيجيا واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية وإستراتيجية واضحة من جانب الطرف المتلقي³. وقد زادت وتيرة القوى الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي نحو التأكيد على مسألة التحول الديمقراطي بالدول العربية. ففي عام 2003 أقر الإتحاد الأوروبي " سياسة الجار الصالح الجديد" التي تركزت بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية، وبدا واضحا أن الإتحاد الأوروبي يتراجع عن الشراكة الأورو متوسطية متعددة الأبعاد، متحولا باتجاه الاهتمام بصورة أكبر بقضية إحلال الديمقراطية وربطها بالمساعدات الاقتصادية. ودعمت واشنطن هذا الأمر من خلال " مبادرة الشرق الأوسط" في أكتوبر 2003، ثم " مبادرة الشرق الأوسط الكبير" في فبراير 2004، ثم في نفس التاريخ طرحت فكرة " إتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط" من طرف ألمانيا وفرنسا ومن ورائهما الإتحاد الأوروبي⁴.

هناك العديد من المؤسسات الدولية التي أنشئت في الغرب من أجل تحفيز عملية التحول الديمقراطي (المساعدة في التحول) مثل مؤسسة " فريدريش ابرت" و" فريدريش نورمان"، إضافة

¹ - صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص ص 152-168، ص ص 373-374.

² - Larry Diamond, *Political Culture And Democracy In Developing Countries*, Op.cit, p.55.

وأيضاً: وليد عبد الحي، *علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي*، ع 267، (ماي 2001)، ص ص 59 - 74.

³ - ينبغي أن يكون واضحا لدينا أنّ عملية التحول الديمقراطي أصبحت أداة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ذلك أنّ الالتزام الأمريكي بدفع الديمقراطية واحترامها منذ 1977 مع إدارة الرئيس " جيمي كارتر" ورفع شعارها والتلويح بالديمقراطية وحقوق الإنسان ليس هدفاً مطلقاً لها أو قيماً تسعى لتعميمها وإنما تسعى من خلال ذلك الحفاظ على أمنها من جهة، وتوظيفه دعائياً (سياسياً) لتأكيد الحق في القيادة العالمية.

⁴ - لتفاصيل أكثر حول هذه المشاريع والاستراتيجيات الغربية اتجه فرض الإصلاح السياسي على الدول العربية، يمكن الرجوع إلى دراسة: د. محمد السيد سليم، *تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية*، *الديمقراطية*، ع 24، (أكتوبر 2006)، ص ص 14 - 19.

إلى المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية الصناعية والتي تهدف إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية في الدول الأخرى، من خلال خلق أدوات اتصال ومنظمات تتمتع بالاستقلال عن الدولة، فضلا عن المنظمات الدولية الحكومية (الأمم المتحدة مثلاً وتابعها) التي تقوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في مختلف البلدان والتي تهدف إلى زيادة فعالية المؤسسات والمنظمات التطوعية الأخرى¹. كما أنها قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول لتفعيله (مثلا تدخل كوسيط في الصراعات التي تمر بها هذه المجتمعات أو كمراقب للعملية الانتخابية..)².

أيضاً التكتلات الاقتصادية تلعب هذا الدور المؤثر، بالنظر لاحتمال تزايد فرص النمو الاقتصادي للدول المنتمة إليها أو التي تجمعها معها الشراكة، وهذا ما يدفع الكثير من النظم السلطوية إلى إيداء الرغبة في الانضمام إلى أحد تلك التكتلات. والأمر يتوقف هنا على ضرورة أن يكون النظام الراغب في ذلك متجانسا مع باقي نظم الدول التي تشكل هذا التكتل. وبالنظر لسيطرة الدول الديمقراطية الغربية على هذه التكتلات الاقتصادية يصبح من الضروري على أي نظام يرغب في الانضمام لهذه التكتلات (حالة تركيا مع الإتحاد الأوروبي) أو الاستفادة من منافع الشراكة معها (حالة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي)³ أن يحدث تغييرا أو تحولا في شكل نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء ومن ثم يصبح ديمقراطياً أو على الأقل أكثر ديمقراطية عما هو عليه⁴. وأحسن مثال على ذلك المجموعة الأوروبية التي لعبت دورا مهما في تدعيم الديمقراطية في جنوب أوروبا (البرتغال مثلاً) خاصة وأنّ الانضمام والاستفادة من منافع الاندماج يعد ذا أهمية اقتصادية كبرى لهذه الدول، إذ اعتبرت الديمقراطية شرطا لتأمين الفوائد الاقتصادية والرخاء المرتبط بعضوية الجماعة الأوروبية أو الشراكة معها.

❖ النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة:

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية متسارعة مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي كانت البداية مع تحول أغلبية أنظمة الحكم السلطوية في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام الأنظمة السلطوية في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة. ذلك أنّ الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية، وفشل وعجز النظم السلطوية ونجاح

¹ - Voir: Doh Chull Shin, *Op. Cit*, pp153 – 154.

² - Voir: Larry Diamond, *Political Culture ...*, *Op. Cit*, p56.

³ - جاء في المادة الثانية من اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي (الذي تم توقيعه في 2002/04/22) ما يلي: << يعد احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية والدولية كما يشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق >>. راجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاق أوربي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجزائر: المطبعة الرسمية، 2005، ص.7.

⁴ - حسن محمد سلامة، *أثر العولمة على تطور النظام السياسي، الديمقراطية*، ع2، (ربيع 2001)، ص 31.

النظم الديمقراطية، وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، جعل من الصعب على أي دولة أن تتحدى الإرادة الدولية وأن تقاوم رياح الإصلاح والتغيير، حيث بدأت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على النظم غير الديمقراطية لإجراء تعديلات وإصلاحات ديمقراطية بها، خاصة مع تخلي الإتحاد السوفياتي عن دعم النظم الشيوعية القائمة، وقد فتح هذا الاتجاه الجديد الطريق لتغييرات عميقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وعلى خط مواز تدعم الاقتناع بهذا الطرح أيضا لدى قوى المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقها في التنظيم والتعبير والمشاركة والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة، وينطبق هذا بصورة واضحة (وبدرجات مختلفة) على كثير من بلدان العالم العربي¹.

❖ العُدوى أو الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) DEMONSTRATION EFFECT:

يقصد بهذا العامل أنّ التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى، أو أنّ التجارب المبكرة (الأولى) للتحول الديمقراطي مثلت نماذج لبقية دول العالم الثالث. وهذه الظاهرة هي ما أسماه "سكالابينو" SCALAPINO بالانتشار أو العُدوى² وعبر عنها "هانتجتون" بـ "كرات الثلج" بحيث إنّ وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدرجت³. وهذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها جميعا تواجه مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجاً أو دواءً مفيداً لكل مشكلاتها، أو لأنّ الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثالا سياسيا واقتصاديا يقتدى به⁴.

وقد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، لم يكن يظهر في الموجتين الأولى والثانية، وربما العامل الحاسم في ذلك هو التقدم الهائل الذي عرفته وسائل الاتصال الدولية والقنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام عموماً (بما فيها شبكة المعلومات الدولية أو الإنترنت⁵، وسهولة التقاطها أو الإطلاع عليها، وبالتالي سهولة انتشار المعلومات عبر الحدود مهما كانت الرقابة والقيود وكأنّ العالم أصبح قرية صغيرة محدودة الأبعاد، وهذا ما جعل احتكار الدولة للمعلومات (وهو مصدر أساسي من مصادر قوة

¹ - مركز الدراسات الحضارية، الأمة في عام: تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية العربية 1991 -

1992، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1993)، ص 17.

² - Voir: Robert A. Scalapino, *Democratizing Dragons: South Korea And Taiwan*, Journal Of Democracy, Vol 4, N°.3 (July 1993).

نقلا عن: هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 141.

³ - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 35.

⁴ - صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 168.

⁵ - تقدر مواقع الإنترنت المتخصصة عدد مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط بحوالي 19.382.400 ، ولوحظ أنّ عدد المستخدمين خلال الفترة من 2000 إلى 2006 قد زاد بنسبة % 491,4 ، علماً أنّ نسبة الزيادة في الجزائر في نفس الفترة بلغت % 3740 أنظر:

الدولة) يترجع بشكل تدريجي¹، ومن ثم تحولت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمتقنين في معظم دول العالم خاصة المتخلفة منها، ومن جهة أخرى أتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري داخليا من أحداث.

والأكثر من ذلك سمحت هذه التطورات للأفراد بسهولة تلقي المعلومات والإطلاع على تجارب الآخرين وبالتالي محاولة الاستفادة منها، بل ومقارنة أداء أنظمتهم وإنجازاتها بأداء وإنجازات الأنظمة الديمقراطية. وبالإضافة إلى السهولة الكبيرة في المعلومات وسهولة الوصول إليها، فإن التقدم الهائل في وسائل الاتصال الحديثة جعل ظواهر القهر وانتهاك حقوق الإنسان في أي مكان من العالم مسألة عالمية تمس المجتمع ككل، مما خلق قيادا كبيرا على قدرة الدولة على التعسف واستخدام القوة (الموارد الإكراهية القمعية) تحسباً لردود الفعل الدولية² وبالتالي وسائل الاتصالات الحديثة أصبحت تضاعف من جاذبية البدائل الديمقراطية وتفرض ممارسات الأنظمة السلطوية³.

وقد ساعد على ذلك أن العالم أصبح الآن يشهد ميلاد مجتمع مدني عالمي بعيداً عن سطوة الحكومات يراقب معاملتها لمواطنيها⁴.

في هذا السياق، نشير إلى أن التأثير بالعدوى الديمقراطية وحده لن يحقق التحول الديمقراطي إذا كانت تنقص الظروف الداخلية الملائمة، وبالتالي فقد تخلق الثورة الديمقراطية بيئة خارجية تدفع إلى التحول الديمقراطي وتساعد عليه، ولكن لا تستطيع أن توفر الشروط الضرورية لعملية التحول نفسها⁵.

¹ - كانت النظم السلطوية على اختلاف أشكالها تعتمد على أجهزة الإعلام من أجل التعبئة وتكوين رأي عام متعصب ضد الآخرين، إلا أن ثورة المعلومات جاءت لتكسر هذا الاحتكار وتكشف كثيراً من التزييف الذي تقوم به هذه الأنظمة. لمزيد من المعلومات حول دور وسائل الإعلام، أنظر: راجح الصادق، *وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربي*، ع 243، (ماي 1999)، ص ص 23 - 38.

² - نجلاء الرفاعي، *مرجع سابق*، ص 41.

³ - Voir: Larry Diamond, *The Globalization Of Democracy, Op.cit.*, p. 37.

وأيضاً: لمزيد من المعلومات حول ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على التحول الديمقراطي في الوطن العربي يمكن الرجوع إلى: توفيق إبراهيم، حسنين، *ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي*، كراسات إستراتيجية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، السنة الرابعة عشرة، ع 139، (ماي 2004).

⁴ - لمزيد من المعلومات حول المجتمع المدني العالمي ودوره راجع: أماني قنديل، *المجتمع المدني العالمي*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002).

⁵ - صامويل هانتجتون، *مرجع سابق*، ص 173، ص ص 175 - 177.

كما تجدر الملاحظة إلى أنّ ثورة الإعلام والاتصالات والمعلومات كان لها دور كبير في إحداث الترابط بين العوامل الداخلية والخارجية، فهذه الثورة عملت على إظهار الصورة الحقيقية للأنظمة التسلطية، وبالتالي كان لها انعكاسات على عملية التطور السياسي والديمقراطي خاصة في العالم العربي¹. كذلك يشار في هذا الصدد إلى أثر التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي في انتقال عملية التحوّل الديمقراطي من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في أوروبا الشرقية، وفي كثير من النظم العربية في أعقاب التدخل العراقي في الكويت سنة 1990 .

في الأخير، فإنّ الحديث عن المحاكاة والتقليد لإحداث التحوّل الديمقراطي يرتبط أيضاً بظاهرة أخذت حيزاً واسعاً من النقاش والجدل بين المفكرين ألا وهي العولمة التي تقتضي في أبسط معانيها تبني نموذج معين في مجال السياسة باعتباره النموذج الأمثل لكافة الدول، ولهذا نجد " لاري دياموند " L.DIAMOND يستعمل مصطلح **عولمة الديمقراطية** "Globalization Of Democracy"، والبعض الآخر يستعمل مصطلح الديمقراطية العالمية "Global Democracy"².

¹ - لمزيد من التفاصيل راجع: حسنين توفيق إبراهيم، **ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي**، مرجع سابق.

وأيضاً: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي** (الحلقة النقاشية الثانية)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أبريل 2004)، ص 25 .
² - راجع: ثناء فؤاد عبد الله، **الإصلاح السياسي..خبرات عربية(مصر: دراسة حالة)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع12، (سبتمبر 2003)، ص ص 13-14.

خلاصة الفصل الأول

إن دراسة الظاهرة الحزبية نشأتها، وتطورها، يعبر في الواقع عن مخاض عسير ، إرتبط في الحقيقة بتطور الديمقراطية ونشأتها في بلاد الإغريق ، والملاحظ أن التجارب السياسية التي رافقت البناء السياسي للمجتمعات الغربية أعطت لهذه الظاهرة طبيعة تتماشى مع الوضع السياسي والاجتماعي لهذه الشعوب ، وهذا ما يفسر أن الدولة الوطن والمواطنة ، والبرلمان السيد ، مفاهيم جاءت لتعبر عن طبيعة سياسية و مجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل ، أهمها بروز نخب سياسية متشعبة بتقافة سياسية حرة نابعة عن الفكر السياسي الذي راج مع بداية القرن السابع عشر .

ويبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي ، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية ، لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق ، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي لم ترقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغرب ، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها . والحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة ، لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر ، والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية ، أين توطد هيمنة نخبة سياسية ، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة ، ومهيكله للاختلافات ، وبهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته ، لكن هذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف كحاجز أما التنظيمات الأخرى لأنها تقترض أنها المعبر الوحيد عن المصلحة العامة ،¹ في حين أنها لا يمكن أن تسعى إلى وحدة المجتمع ، لأنها تعبر داخل الحقل السياسي عن الاختلاف الاجتماعي .

ويمكن القول أن الحزب أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي، وأن بقاءها اليوم مقرون بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية ، فالأحزاب في الغرب اليوم ، تلعب دور اجتماعيا أكثر منه سياسيا ، بينما تضل هذه الظاهرة في العالم المتخلف بعيدة عن هذا الدور ، لأن هدفها الواحد والوحيد ، هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها ، في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية .

وتعتبر مختلف الأحزاب السياسة التي أفرزتها الإصلاحات المرافقة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لمختلف البلدان عن نخب تقليدية، هدفها العودة أو البقاء في السلطة بطرق شرعية وغير شرعية . ومن خلال المبحث الثالث تمت دراسة التأصيل النظري للتحول الديمقراطي، وتم استعراض مختلف التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به كالليبرالية السياسية والانتقال الديمقراطي...، مروراً بعوامل التحول الديمقراطي بشقيها الداخلي والخارجي .

¹ - Jean Marie Donegani et Marc Sadoun, *la démocratie imparfaite "essai sur le parti"*, paris ; Gallimard, 1994 ; p 259.